

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9327

الثلاثاء، 23 أيار/مايو 2023، الساعة 09/30

نيويورك

الرئيس السيد بيرسيه/السيدة بيرسفيل/السيد هاوري (سويسرا)

السيد نيبينزيا	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد بيريس لوس	إكوادور	
السيد خوجة	ألبانيا	
السيدة المهيري	الإمارات العربية المتحدة	
السيد فييرا	البرازيل	
السيد جانغ جون	الصين	
السيد بيانغ	غابون	
السيد ديري	غانا	
السيد دو ريفيير	فرنسا	
السيد فيلا	مالطة	
اللورد أحمد	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد نيوسي	موزامبيق	
السيدة توماس - غرينفيلد	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد إيشيكاني	اليابان	

جدوال الأعمال

حماية المدنيين في النزاع المسلح

ضمان أمن المدنيين وكرامتهم في النزاع: معالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية
رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٢٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم
المتحدة (S/2023/307)

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-14542 (A)



السيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة عائشو مونكايللا، رئيسة شبكة المنظمات التي تقودها نساء في حوض بحيرة تشاد.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضا سعادة السيد ماتشيه بويوسكي، المدير العام للمديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/307، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر، وإلى الوثيقة S/2023/345، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح.

يسرني أن أعطي الكلمة لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أشكر حكومة سويسرا على عقد هذه المناقشة الهامة وأشكر الرئيسة سبولياريتش إيغر والسيدة مونكايللا على انضمامهما إلينا.

مر أقل من ستة أسابيع على اندلاع الحرب في السودان. وخلال تلك الفترة، قُتل مئات المدنيين، بمن فيهم موظفون في الأمم المتحدة. وفر نحو 250 000 شخص من البلد. واحتُلت المستشفيات وتعرضت للهجوم. وتفيد التقارير بأن أسعار السلع تضاعفت أربع مرات في أجزاء من البلد وأن مستودعات المساعدات قد نُهبَت على نطاق واسع.

وعلى الرغم من فظاعة الواقع الحالي، فإنه بعيد كل البعد عن أن يكون استثنائيا. ويبين تقريرني عن حماية المدنيين في النزاع المسلح في عام 2022 (S/2023/345) أن الحرب تدمر حياة الناس في جميع أنحاء العالم. ولا تزال الأسلحة المتفجرة تُخلف الخراب والدمار، لا سيما في المناطق الحضرية. وفي العام الماضي، كان 94 في المائة من ضحايا هذه الأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان من المدنيين. وفر

افتتحت الجلسة الساعة 09/30.

إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

حماية المدنيين في النزاع المسلح

ضمان أمن المدنيين وكرامتهم في النزاع: معالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية

رسالة مؤرخة 1 أيار/مايو 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة (S/2023/307)

تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والرؤساء والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى في مجلس الأمن وأن أشكرهم على حضورهم اليوم، مما يؤكد أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو ممثلي إثيوبيا، أندريجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، تايلند، تركيا، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جورجيا، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قطر، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، مملكة هولندا، اليمن، اليونان، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمتي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة:

لحماية الأطفال والسماح للعاملين في المجال الإنساني بالوصول إلى المحتاجين وتدابير أخرى. وتقود منسقة الأمم المتحدة لشؤون منع المجاعة والتصدي لها التي عينتها حديثاً استجابة على نطاق المنظومة للتصدي لتزايد انعدام الأمن الغذائي، ويحدد برنامج عملنا بشأن التشرذ الداخلي خطة للاستجابة للعدد القياسي من المشردين ومنع حدوث المزيد من الأزمات.

وساعدت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم الرامية إلى تعزيز إيصال الأغذية والأسمدة الروسية إلى الأسواق العالمية في تحقيق استقرار الأسواق وخفض الأسعار وتخفيف حدة أزمة الغذاء. وتمكنت أوكرانيا من تصدير أكثر من 30 مليون طن متري من المواد الغذائية. ويشمل ذلك الحبوب المنقذة للحياة التي نقلها برنامج الأغذية العالمي لدعم العمليات الإنسانية في أفغانستان وإثيوبيا وكينيا والصومال واليمن. وأرحب بتأكيد الاتحاد الروسي أنه سيواصل المشاركة في مبادرة البحر الأسود لمدة 60 يوماً أخرى. ولكن لا تزال هناك مسائل معلقة، وسيواصل ممثلو روسيا وأوكرانيا وتركيا والأمم المتحدة مناقشتها. واستشرافاً للمستقبل، نأمل أن يتسنى وصول صادرات الأغذية والأسمدة، بما في ذلك غاز النشادر من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، إلى سلاسل التوريد العالمية بأمان وبشكل يمكن التنبؤ به. وهذا أمر منصوص عليه في كل من مبادرة البحر الأسود ومذكرة التفاهم، اللتين تلتزم الأمم المتحدة التزاماً كاملاً بدعم تنفيذهما. في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، اعتمدت الدول "الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان". وأحث جميع الدول على الانضمام إلى هذه المبادرة وتحويل الإعلان إلى عمل ذي معنى.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، اتخذ مجلس الأمن القرار 2664 (2022)، الذي يهدف إلى الحيلولة دون تسبب جزاءات الأمم المتحدة في الإضرار بالمدنيين وعرقلة العمل الإنساني. وأحث جميع الدول على تنفيذه وعلى استثناء الأنشطة الإنسانية والطبية من التدابير التي تتخذها هذه الدول لمكافحة الإرهاب والجزاءات التي تفرضها.

النساء والرجال، الذين تمكنوا من ذلك، من القتال بأعداد قياسية. وبلغ العدد الإجمالي للاجئين الذين أُجبروا على ترك ديارهم بسبب النزاع والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد 100 مليون شخص. ودُمرت مرافق الرعاية الصحية والمدارس وأصيب العاملون فيها بجروح أو اختطفوا أو قُتلوا. ودُمرت 2 000 مدرسة على الأقل في ثلاث مناطق في إثيوبيا وحدها. كما واجه العاملون في المجال الإنساني تهديدات منتظمة. وأعاق العنف والبيروقراطية والاعتبارات السياسية والجزاءات وتدابير مكافحة الإرهاب الواسعة النطاق بشكل مفرط. وفي أفغانستان، تترتب على الحظر الذي تفرضه سلطة الأمر الواقع على النساء العاملات في قطاع المعونة الإنسانية عواقب تهدد حياة النساء والفتيات.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الحرب تعني الجوع. والنزاع المسلح عامل رئيسي يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وفي العام الماضي، واجه أكثر من 117 مليون شخص الجوع الحاد وكان السبب الرئيسي لذلك الحرب وانعدام الأمن، وهذا وضع مشين. وتعميق الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية لإنتاج الأغذية وتمنع توزيعها وتحرم الناس من المياه المأمونة. ولدى سورية الآن مياه شرب أقل بنسبة 40 في المائة من مواردها المائية في بداية النزاع. والمقاتلون يدمرون المحاصيل ويسرقون الماشية. والمتفجرات تلوث الأراضي الخصبة. ولا يمكن للأسواق العمل فيما تزيد الأسعار بصورة هائلة. وساهم غزو روسيا لأوكرانيا في ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والأسمدة على مستوى العالم وترتبت عليه آثار رهيبية على أفقر الناس في العالم. وعندما يقترن النزاع بأزمة المناخ، تنقلص المحاصيل ويعاني الناس من الجوع. وقد رأيت ذلك بنفسني خلال زيارتي الأخيرة للصومال. فبعد سنوات من الحرب، يعاني الصوماليون من أسوأ موجة جفاف منذ عقود. وتوفي ما يقدر بنحو 43 000 شخص نتيجة لذلك في عام 2022 وحده، نصفهم من الأطفال، وأجبر الملايين على ترك منازلهم.

وقد اتخذت إجراءات خلال العام الماضي للتخفيف من أثر النزاعات على المدنيين. واتخذت بعض أطراف النزاعات خطوات

ولمجلس الأمن في حث الدول على احترام قواعد الحرب. وينبغي للحكومات التي تملك تأثيرا على الأطراف المتحاربة الانخراط في حوار سياسي وتدريب القوات على حماية المدنيين. وينبغي للدول التي تصدر الأسلحة أن ترفض التعامل مع أي طرف لا يمثل للقانون الدولي الإنساني.

ويجب محاسبة مرتكبي جرائم الحرب. ويجب على الدول أن تحقق في جرائم الحرب المزعومة وأن تحاكم مرتكبيها وأن تعزز قدرة الدول الأخرى على القيام بذلك. ويجب علينا أيضا أن نفعل كل ما في وسعنا لكسر الحلقة المميتة للنزاع المسلح والجوع ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الجوع من خلال تعزيز اقتصادات البلدان الضعيفة والوفاء بالالتزامات بدعم البلدان في الخطوط الأمامية لأزمة المناخ وزيادة المساهمات في العمليات الإنسانية، التي لا يتجاوز تمويلها عالميا نسبة 15 في المائة، وهو أمر مخجل.

لقد عانى المدنيون من الآثار المميتة للصراع المسلح لفترة أطول مما ينبغي. وقد حان الوقت للوفاء بوعدها بأن نحميهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سبولياريتش إيغر.

السيدة سبولياريتش إيغر (تكلمت بالإنكليزية): بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر، تكمن مسألة حماية المدنيين في صميم ولايتنا. وبينما نجتمع، يعاني عدد لا يحصى من المدنيين في النزاعات في جميع أنحاء العالم من جحيم حقيقي. في أي لحظة يمكن للصاروخ التالي أن يحوّ منازلهم ومدارسهم وعياداتهم وكل شخص فيها. وفي أي يوم قد يتعرض أحبائهم للإيذاء أو الاغتصاب أو الاحتجاز أو التعذيب. وفي أي أسبوع قد ينفد الطعام أو الدواء. في كل مكان انظر إليه أرى وضعاً إنسانياً يتدهور بسرعة. وخلال الفترة القصيرة التي قضيتها كرئيسة للجنة الدولية للصليب الأحمر زرت بلدانا متضررة من نزاعات في أفريقيا وأوروبا والشرق الأدنى. مناطق بأكملها محاصرة في دوامات النزاع دون أن تلوح في الأفق نهاية.

وتلك الخطوات المتواضعة جديرة بالترحيب، ولكن الحقيقة الرهيبة هي أن العالم لا يفي بالتزاماته بحماية المدنيين - وهي التزامات مكرسة في القانون الدولي الإنساني. وتشكل اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية حجر الزاوية في ذلك الإطار القانوني. وأشيد بعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تقوم بدور الوصي على تلك المعاهدات. ويواجه موظفوها المخاطر والوحشية بشجاعة وتعاطف وإنسانية، وسيحصلون دائما على دعمي الكامل. ودور اللجنة الدولية فريد من نوعه. فولاية الاستجابة منوطة بها ويجب أن تحظى هذه الولاية باحترام كل حكومة وكل جماعة مسلحة وكل مقاتل.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أبدا معنى القانون الدولي الإنساني والغرض منه. إنه الفرق بين الحياة والموت، بين ضبط النفس والوفوضى، وبين ضياعنا في خضم الأهوال والاحتفاظ بإنسانيتنا. ولكن تجاهل القانون يعني تقويضه. ونحن بحاجة إلى العمل وتحقيق المساءلة لضمان احترامه، وهو ما يتوقف على الإرادة السياسية. والسلام هو أفضل شكل من أشكال الحماية. ويجب أن نكثف جهودنا لمنع نشوب النزاعات وحماية المدنيين والحفاظ على السلام وإيجاد حلول سياسية للحرب.

وفي الأسابيع المقبلة، سأصدر موجزا للسياسات بشأن "الخطوة الجديدة للسلام" تحضيراً لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل في العام المقبل، والذي سيقدم نهجا كليا متناغما مع العصر للدول الأعضاء للنظر فيه من أجل معالجة مسائل السلام والأمن في عالم متغير. وحيثما تستمر الحرب، يجب على جميع البلدان أن تمتثل للقانون الدولي الإنساني وتقع على عاتق أعضاء مجلس الأمن مسؤولية خاصة. وينبغي للحكومات أن تدمج القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية والقواعد العسكرية والتدريب العسكري. ويجب ضمان الوصول للأمن للعاملين في المجال الإنساني. ويجب أن تتوقف الهجمات ضدهم ويجب تيسير عملهم، بما في ذلك عن طريق إزالة الحواجز البيروقراطية القاتلة. فمن غير المعقول أن تقبع المساعدات الحيوية في الموانئ والمستودعات فيما يموت الناس. وثمة دور خاص

استخدام الأسلحة المتفجرة الثقيلة في المناطق المأهولة بالسكان وتأييد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتنفيذه بأمانة؛ والتأكد من أن حماية الخدمات الأساسية تشمل البنية التحتية والأشخاص والمواد الاستهلاكية التي تمكن من استمرار تشغيل المستشفيات ومرافق المياه والطاقة.

ثانياً، يجب على الدول أن تكثف جهودها لمنع انعدام الأمن الغذائي والتخفيف من حدته في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وخلال زيارتي للقرن الأفريقي في وقت سابق من هذا العام رأيت كيف أن النزاعات والصدمات المناخية لها تأثير مدمر على المجتمعات الضعيفة أصلاً. يوجد في الصومال أكثر من 7 ملايين شخص في حاجة ماسة إلى الغذاء والماء. إن مزيج الجفاف ونقص الاستثمار في التكيف مع المناخ في مناطق النزاع والآثار غير المباشرة للنزاع المسلح الدولي بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا يؤثر بشكل خطير على الناس في النزاعات في جميع أنحاء العالم.

ولذلك تدعو اللجنة الدولية الدول والجهات الفاعلة الأخرى إلى احترام القانون الدولي الإنساني وضمان احترامه، بما في ذلك القواعد المتعلقة بسير الأعمال العدائية، وذلك من أجل الحد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي والمجاعة، والاستثمار في الحلول العملية وتدابير التكيف للتخفيف من آثار تغير المناخ في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

ثالثاً، أدعو الدول إلى التمكين من إيصال المساعدات الإنسانية بحيادية ونزاهة. وهذا يعني إيصالها إلى المدنيين المحتاجين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحاصرة؛ والوصول إلى مرافق الاحتجاز المكتظة التي لا تزال نرى فيها اتجاهات مقلقة فيما يتعلق بسوء المعاملة والتعذيب؛ والوصول إلى ما يقدر بنحو 175 مليون شخص يعيشون في مناطق تسيطر عليها الجماعات المسلحة كلياً أو جزئياً. ويتطلب ذلك التمكين من إجراء حوار إنساني مع الجماعات المسلحة غير الحكومية، بغض النظر عن مكان وجودها - على سبيل المثال، من خلال تنفيذ الاستثناء الإنساني لنظم الجزاءات الذي اعتمده

وتظهر أرقام اللجنة الدولية أنه على مدى السنوات العشرين الماضية ازداد عدد النزاعات المسلحة غير الدولية بأكثر من ثلاثة أضعاف من أقل من 30 نزاعاً إلى أكثر من 90 نزاعاً. إن العديد من هذه النزاعات طويلة الأمد، وهي تجلب معاناة لا تتوقف وتفاقمها الصدمات المناخية وانعدام الأمن الغذائي والمصاعب الاقتصادية. المدنيون محرومون بشكل خطير من الحماية لأنهم يعانون من تراكم لا هوادة فيه للهجمات والتهديدات والدمار، فضلاً عن الجمود السياسي. وعندما تتسم النزاعات بالدمار والانتهاكات الواسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي تصبح التنمية والسلام طموحاً بعيد المنال. وبعبارة أخرى، حماية المدنيين هي شرط مسبق للسلام والاستقرار والتعافي. إن نداءاتي إلى الدول اليوم عاجلة.

أولاً، يجب على الدول حماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية في المناطق الحضرية. إن التدمير الواسع النطاق والعشوائي في كثير من الأحيان للمنازل والبنية التحتية الحيوية يزيد بشكل غير متناسب من تكلفة الحرب. وفي شتى الأماكن التي زرتها في الأشهر الماضية رأيت كيف أن صدمة فقدان المرء لمنزله يفاقمها انقطاع الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم أو غيابها لفترات طويلة. وفي الوقت الذي يحاصر فيه القتال البلدات والمدن، بما في ذلك في السودان وسورية وأوكرانيا واليمن، تشهد اللجنة الدولية أنماطاً واسعة النطاق ومتضاعفة من الضرر. يجب علينا كسر نمط الانتهاكات، ويمكن القيام بذلك من خلال إرادة سياسية قوية وإجراءات مستدامة.

يجب على الدول والأطراف غير الحكومية أن تفعل المزيد لمنع الأضرار التي تسببها النزاعات المسلحة في المراكز الحضرية والحد منها والتخفيف من حدتها. وبتخاذ مجلس الأمن القرار 2573 (2021)، قبل أكثر من عامين، فإنه قد طالب أطراف النزاعات المسلحة ببذل المزيد من الجهد. إنني اليوم أردد تلك الدعوة. وتحت اللجنة الدولية جميع الأطراف الضالعة في حروب المدن على ضمان إعطاء الأولوية لحماية المدنيين في المناطق الحضرية؛ والامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط؛ والامتناع عن

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة سبولياريتش إيغر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مونكايللا.

السيدة مونكايللا (تكلمت بالفرنسية): أود بداية أن أشكر الأمين العام ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على ملاحظتهما، كما أشكر سويسرا على دعوتي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم فيما ينظر في المسألة الملحة المتصلة بالنزاع والجوع في العالم. إنني أتكلم هنا بصفتي امرأة من النيجر، ذلك البلد الذي يقع في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل.

قبل عام 2015، كانت ديفا، التي تشكل واحدة من المناطق الثمانية في حوض بحيرة تشاد المتضررة من نزاع بوكو حرام، المنطقة الرئيسية لدينا لزراعة الفلفل وتسويقه، وكنت أنا واحدة من قادة المنظمات التي كانت تدعم النساء في المناطق الريفية ليعملن في تجهيز المنتجات الزراعية والمنتجات الموسمية. وبالإضافة إلى شهرة ديفا بزراعة فلفل أسطوري، فإنها أيضا المنطقة الرئيسية لإنتاج النفط في النيجر. وكانت المنطقة تعاني من غياب التنمية. وكانت هناك تحديات، ولكن كان لدينا أهم شيء، الأساس الذي تقوم عليه أي تنمية - أمننا.

ومنذ عام 2015، تواجه منطقة حوض بحيرة تشاد بأكملها أزمة إنسانية ناجمة عن الهجمات التي تشنها بوكو حرام وغيرها من الجماعات المسلحة. وفي غضون عامين فقط، في الفترة من 2020 إلى 2022، زاد عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية والحماية بمقدار 7 ملايين شخص، ليصل العدد الإجمالي للمحتاجين إلى المساعدة الإنسانية العاجلة في البلدان السبعة لحوض بحيرة تشاد والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل إلى ما يقرب من 34 مليون شخص. وبالإضافة إلى النزاعات المسلحة التي تقوض سبل عيش الناس، فإن أزمة المناخ في تصاعد. وفي عام 2022، كان للأمطار الغزيرة والفيضانات تأثير هائل على الأرواح البشرية والممتلكات والأراضي الزراعية والماشية في حوض بحيرة تشاد، فقد ألحقت أضرارا بـ 5,5 ملايين شخص وتسببت في مقتل ما يقرب من 1 000 شخص وغمرت مليون هكتار من الأراضي

المجلس في القرار 2664 (2022). وهذا أمر بالغ الأهمية بالنسبة لمنظمة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تقيم حوارا مع أكثر من 300 جماعة مسلحة في جميع أنحاء العالم.

وفي بيئة العمل الحالية تشكل المعلومات المغلوطة والمعلومات المضللة أيضا تهديدا للسكان وتعيق العمليات الإنسانية. فيمكن للمعلومات المغلوطة أن تغذي الانقسامات المجتمعية الخطيرة وأن تقوض قبول المجتمع للمنظمات الإنسانية. إننا نحث الدول والجهات الفاعلة الأخرى على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وتخفيف أثر المعلومات الضارة على سلامة المدنيين وكرامتهم وحقوقهم، والحفاظ على حيز العمل الإنساني المحايد والنزيه وحمايته من الاستغلال السياسي.

وأخيرا، لا بد لي من التشديد على أن حماية المدنيين تعني الحماية للجميع. فلا توجد فرصة لاستدامة الاستقرار أو الأمن حتى يتم احترام القانون الدولي الإنساني لجميع الهويات الجنسية. وتحث اللجنة الدولية الدول على ضمان حماية جميع الأشخاص في النزاعات، بغض النظر عن جنسهم، وضمان استفادتهم على قدم المساواة من المساعدات الإنسانية؛ وضمان إدراج الحظر الواضح للعنف الجنسي بموجب القانون الدولي الإنساني في القوانين الوطنية والعقيدة العسكرية والتدريب العسكري؛ والالتزام بتطبيق منظور جنساني في تطبيق وتفسير القانون الدولي الإنساني.

وتواصل اللجنة الدولية الإصرار على الآثار الوقائية والحمائية للقانون الدولي الإنساني. إن الامتثال للقانون يحمي المدنيين. وهو يمنع الانتهاكات والتجاوزات. إنه يقلل من تكلفة الحرب، مع الحفاظ على مسار إلى اتفاقات وقف إطلاق النار، وفي نهاية المطاف إلى سلام دائم واقتصادات عاملة وبيئة طبيعية صحية. إنني أدعو جميع الدول إلى التمسك باتفاقيات جنيف، بما في ذلك من خلال تأثيرها على الآخرين. وفي أوقات الاتجاهات العالمية المتفاقمة والتوترات الجيوسياسية، يجب أن يصبح الامتثال للقانون الدولي الإنساني أولوية سياسية. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وكذلك الأمين العام، على دعمكم القوي والثابت للجنة الدولية للصليب الأحمر.

والجوع. وأتوجه إليكم، نيابة عنهن وبالأصالة عن نفسي، بالرسالة التالية المؤلفة من خمس نقاط.

أولاً، ينبغي لمجلس الأمن أن يشجع الجهات المانحة على تخصيص المزيد من التمويل لإعادة بناء سبل العيش التي تراجعت الفوارق بين الجنسين، من قبيل الزراعة المستدامة التي تؤدي فيها المرأة دوراً محورياً، وإحياء الفرص الاقتصادية وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات المالية حتى تتاح للنساء الناجيات من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، فرصة لإعادة بناء حياتهن ومجتمعاتهن المحلية. ويجب تمكين المنظمات والمجتمعات المحلية لتصبح أكثر قدرة حقاً على الاستجابة للأزمات المتعددة.

ثانياً، إن مجتمعاتنا هشة جداً. ومن ثم، لا يوجد فرق يُذكر بين المجتمعات المحلية المضيفة والنازحين داخليا واللاجئين من حيث الهشاشة. وينبغي ألا نشجع سوى الاستجابات الشاملة للجميع والحلول المستدامة القائمة على الاستجابات المحلية المستمدة من خبرات المجتمعات المحلية، لا سيما النساء.

ثالثاً، تمشيا مع القرارات العشرة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي اتخذها المجلس والالتزامات المشتركة ذات الصلة التي وقع عليها العديد من الممثلين الجالسين حول هذه الطاولة، أحث المجلس على التركيز على مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية وتوليها أدواراً قيادية في الاستجابات الإنسانية، فضلاً عن الحوارات المجتمعية وعمليات بناء السلام ومفاوضات السلام على جميع المستويات. وللمرأة دور رئيسي تؤديه في تلك العمليات. فلا يمكن تحقيق السلام المستدام من دونها. وسيساعد المجلس، بقيامه بذلك، في بناء قيادات نسائية للمستقبل. وقد أسهمت وساطة النساء والفتيات في حوض بحيرة تشاد إسهاماً كبيراً في إصلاح الأوضاع في المنطقة وتحقيق الاستقرار فيها.

رابعاً، أود أن أعود إلى مسألة تغير المناخ. لا بد للمجلس والبلدان الرئيسية المساهمة في انبعاثات غازات الدفيئة تحمل المسؤولية عن مدى الآثار المناخية التي تعاني منها مناطق مثل بلدي. وأطلب إلى المجلس أن يدعم دعواتنا إلى وضع برامج للتكيف مع تغير المناخ

بالمياه، 70 في المائة منها أراض زراعية. وتلك الإنتاجية المفقودة كان من الممكن أن توفر الغذاء لخمسة ملايين شخص. وفي حوض بحيرة تشاد، كان للأزمة الإنسانية، المتصلة بالمناخ أو الأمن على حد سواء، وجه نسائي - فالنساء والأطفال يشكلون أكثر من 80 في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر. وتسبب القتال بين الجماعات المسلحة ومختلف هيئات إنفاذ القانون في إغلاق آلاف المدارس ومئات المرافق الصحية، في حين أصبحت فرص العمل اللائق وسبل كسب العيش شحيحة بشكل متزايد.

وفي ضوء تلك الصورة القاتمة، تكافح النساء ليلاً ونهاراً لإعطاء الأمل لأسرهن. وهن يقدمن تضحيات حتى لا يذهب أطفالهن إلى الفراش جائعين ويتمكنون من البقاء في المدرسة ومن أجل رعاية أحبائهن ومجتمعاتهن المحلية بصفة عامة. ويُظهرن شجاعة وصموداً استثنائيين كل يوم. ونظمت نساء أخريات، مثلي، صفوفهن وحشدن جهودهن لمحاولة كسر هذه الحلقات المفرغة. فأنا واحدة من الأعضاء المؤسسين لشبكة المنظمات النسائية في حوض بحيرة تشاد والرئيسة الحالية لها. بيد أن الحركة النسائية، شأنها شأن المجالات الأخرى على جبهات التنمية والسلام والشؤون الإنسانية، لا تزال تغتقر إلى الموارد ومن غير المرجح أن تؤخذ في الاعتبار عند التخطيط للحلول. والنساء هن الضحايا الرئيسيات وفي الوقت نفسه أول من يقدم الحلول في كل أزمة تحدث.

ففي عام 2021، أنشأت منظمات تقودها النساء من أربعة بلدان في حوض بحيرة تشاد - وهي تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا - تعاني من الدمار الذي سببته جماعة بوكو حرام، الشبكة للتصدي التحديات التي نواجهها جميعاً. وقد وحدنا إيماننا بوجود الاستماع إلى أصوات النساء والفتيات وأخذها في الاعتبار ومنحنا الشجاعة لرسم طريقنا من خلال بذل جهود لمنع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام. ويمكن الاستفادة من تلك التجربة في التعامل مع التدفق الحالي للاجئين السودانيين وبناء السلام. وبصفتي امرأة أفريقية، أود أن أنقل إلى مجلس الأمن اليوم رسالة جماعية من أخواتي في أنحاء حوض بحيرة تشاد وأمل أن تحدد النهج الذي يتبعه مجلس الأمن لإنهاء النزاع

الوحيد في معاناة المدنيين. وذلك هو الحال الآن، على سبيل المثال، في أوكرانيا. وحتى الآن في هذا العام، وكما أكد الأمين العام في تقريره (S/2023/345)، سُجلت نصف الخسائر في الأرواح في صفوف المدنيين في مناطق النزاع في جميع أنحاء العالم في أوكرانيا. ولا يمكن القبول بأن تزهق أرواحهم على هذا النحو.

إن حياة المدنيين معرضة لخطر دائم. ففي مناطق النزاع، يصعب عليهم الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والمياه النظيفة وغيرها من الخدمات الأساسية. وعدم حصول المدنيين على السلع والخدمات الأساسية أثناء النزاع المسلح يحصد أرواح الناس على المدنيين القصير والمتوسط أكثر من عدد القتلى جراء الأثر المباشر للأعمال العدائية. وتتحمل الفئات الأضعف، مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وطأة ذلك.

وفي ذلك السياق، يشكل احترام القانون الدولي الإنساني أولوية لنا جميعاً حول هذه الطاولة. وبصفتنا الدولة الوديعة لاتفاقيات جنيف ومقراً للجنة الدولية للصليب الأحمر، نشعر بأننا ملزمون أكثر بهذا الواجب الإنساني.

إن للعمل الذي تقوم به اللجنة الدولية للصليب الأحمر لحماية المدنيين قيمة لا تقدر بثمن. ولذلك، يساورنا القلق إزاء الاتهامات الأخيرة المتعلقة بحياد اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتذكر رواية السيدة مونكايا بالدور الرئيسي الذي يؤديه المجتمع المدني وبال الحاجة إلى إشراك أصحاب المصلحة في المجتمع المدني في مداولتنا وأعمالنا.

فورا الإحصاءات حياة أسر وأفراد من البشر. لقد زرت، في التحضير لمناقشة اليوم، عدة مناطق متأثرة مباشرة بالمشاكل وعدم الاستقرار. فعلى سبيل المثال، زرت مويدا وبيمبا، في شمال موزامبيق، مع الرئيس نيوسي لفهم الحالة ورؤية السكان يعيشون في سياق ينطوي على مخاطر مختلفة. وأشار إلى أن موزامبيق أعلنت من فوراً نزع سلاح وتسريح آخر منطقة وقاعدة عسكرية للمتمردين في وسط البلد. وأعتنم هذه الفرصة لأشكر الرئيس نيوسي ورئيس المقاومة الوطنية الموزمبيقية، أوسوفو مومادي، على جهودهما لبناء السلام في

في القطاع الزراعي، الذي تعمل فيه أكثر من 80 في المائة من نساء بلدي، لا لكفالة أمننا الزراعي فحسب، بل ولدعم انتقالنا إلى اقتصاد أخضر مستدام يحترم البيئة ويعترف بدور المرأة، حتى يتمكن شبابنا اليوم وأجيالنا المقبلة من العيش بكرامة.

أخيراً، أطلب إلى المجلس أن يكفل أن تتضمن جميع قراراته أو إجراءاته، بما في ذلك أي تدخلات يطلبها وأي تقارير يكلف بها، تحليلاً جنسانياً قوياً وشاملاً لعدة قطاعات يشتمل على بيانات تحدد الجنس والعمر والإعاقة وغيرها من السمات وفقاً لما يقتضيه السياق، لا سيما عند تنفيذ القرار 2417 (2018). وينبغي للمجلس أن يصر على إجراء تحليلات جنسانية للنزاعات حتى يتمكن من تناول حقوق واحتياجات النساء والفتيات، اللاتي يكن دائماً الأكثر تضرراً. وسيكفل ذلك أن تكون الالتزامات المقطوعة استناداً إلى الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن متماشية مع مسؤولية المجلس عن إنهاء النزاع والجوع.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أطلب إلى الممثلين أن يفكروا في المجتمعات المحلية والنازحين من النساء والشباب واللاجئين الذين يعيشون في ظروف يصعب علينا استيعابها. وأنا أخطب المجلس اليوم وإلى جانبي جميع نساء بلدي ومنطقتي. وأطلب إلى أعضاء المجلس مساعدتنا في تقييم بناتنا من أجل حمايتهن وتنظيم صفوفهن وتمويلهن وتمثيلهن، ولكي يشاركن على قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع، بما في ذلك هياكل التنسيق وصنع القرارات المتصلة بالشؤون الإنسانية والنزاعات. فذلك هو السبيل إلى بناء السلام الدائم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة مونكايا على إحاطتها.

وأدلي الآن ببيان بصفتي رئيس الاتحاد السويسري.

أولاً وقبل كل شيء، أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة عائشو مونكايا على ملاحظاتهم.

كما سمعنا من فورنا، تختلف النزاعات المسلحة من نزاع إلى آخر، ولكنها تشترك جميعاً في شيء واحد، ويمكن ذلك القاسم المشترك

الضرورية لبقائهم على قيد الحياة. وفي ذلك الصدد، أذكر القرارين 2417 (2018) و 2573 (2021). وللوفاء بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي الإنساني، لدينا بالإضافة إلى ذلك القرارين صكوك قانونية وسياسية وتنفيذية قوية لحماية المدنيين من انعدام الأمن الغذائي المرتبط بالنزاع. ويجب علينا جميعاً الآن أن نقوم بعمل أفضل في تنفيذها في الحالات الراهنة التي نعرفها جميعاً.

وتحقيقاً لتلك الغاية، أود أن أقترح خمسة خطوط للعمل.

أولاً، بطبيعة الحال، يجب على جميع الأطراف في النزاعات أن تتوقف عن شن هجمات غير قانونية وإساءة استخدام الموارد الضرورية لبقاء المدنيين. فحقوق الإنسان قابلة للإنفاذ ويجب أن تكون مصونة، حتى في حالات النزاع. وفي ذلك الصدد، يتمثل أحد التدابير التي اقترحتها الأمين العام في الحد من العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. وفي العام الماضي، وقعت سويسرا على الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وأدعو الدول الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

ثانياً، يجب دائماً ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ومن دون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين وفي ذلك الصدد، أشكر جميع المنظمات الإنسانية التي تعمل على إنقاذ الأرواح.

ثالثاً، يجب تحميل المسؤولية المباشرة لجميع أطراف النزاع التي تستخدم تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. فتجويع المدنيين جريمة حرب - لا أكثر ولا أقل.

رابعاً، في إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، يجب أن تشارك المرأة مشاركة كاملة وهادفة وآمنة على جميع مستويات صنع القرار وفي جميع العمليات الرامية إلى حماية المدنيين.

خامساً، تفضل عمليات الأمم المتحدة للسلام بدور رئيسي في حماية المدنيين، ومن الضروري أن نسعى جاهدين للحفاظ على ذلك

موزامبيق. لقد أظهرنا للعالم أن أقوى سلاح لتحقيق السلام هو دائماً الحوار.

وشأني شأن الممثل الخاص، زرت أيضاً شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وذهبت إلى غوما وبوكافو، حيث التقيت بمدنيين شهدوا مقتل أحد أفراد أسرهم ونهبت ممتلكاتهم. والتقيت بنساء تعرضن، وهن في حالة ضعف شديد، للاغتصاب. وكان جميع الناس الذين قابلتهم، على الرغم من محتهم الصعبة، شجعان ومتفائلين بشأن المستقبل.

ولكن لا يمكننا الاعتماد فحسب على قدرة الناس على الصمود. فالقانون الدولي الإنساني يفرض التزامات واضحة لا لبس فيها على جميع الأطراف في النزاعات وعلينا جميعاً، نحن الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف.

والنزاعات هي الدوافع الرئيسية للجوع. إنها تؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، كما أوضح الأمين العام بالتفصيل في تقريره. ويواجه المزيد والمزيد من الناس - حوالي 260 مليون شخص - الجوع الشديد. وذلك يعادل 30 ضعف عدد سكان مدينة نيويورك. ويعيش ثلثاهم في مناطق النزاعات، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو السودان، أو في مناطق تعج بالعنف، مثل هايتي، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مؤكدة ومباشرة - تدمير المحاصيل وجعل الأراضي قاحلة وتجريف مخازن الحبوب وإغلاق الأسواق. ولكن هناك أيضاً عواقب غير مباشرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتعرض إمدادات المياه للتهديد، ويعرض نقص الكهرباء أو الطاقة مخازن الأغذية للخطر، ويؤدي تشريد الناس إلى هجر المحاصيل.

ونشهد حالياً كيف يؤدي العدوان العسكري الروسي على أوكرانيا إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، تشيد سويسرا بجميع الذين مكنوا من التمديد الأخير لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب. ونرحب بالمساعي الحميدة للأمين العام ونقف على أهبة الاستعداد لتقديم دعمنا الكامل، بما في ذلك بصفتنا دولة مضيئة.

وقد أقر مجلس الأمن بالصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي، وأدان الهجمات غير القانونية التي تحرم المدنيين من الإمدادات

الإنسانية في حالات النزاع والأزمات الإنسانية الأخرى، لا سيما من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر. واللجنة الدولية للصليب الأحمر موجودة في موزامبيق. وهي واحدة من أهم منظمات المساعدة الإنسانية في مختلف أنواع الأزمات وتلتزم بصرامة بمبادئ الإنسانية والحياد في عملياتها.

وأثناء النضال العادل من أجل الاستقلال الوطني لموزامبيق؛ وحرب العدوان وزعزعة الاستقرار التي شنها النظامان العنصريان آنذاك في روديسيا وفي جنوب أفريقيا في ظل نظام الفصل العنصري، والتي أودت بحياة أكثر من مليون شخص وتسببت في وجود حوالي 5 ملايين لاجئ ونازح داخليا؛ والتوترات العسكرية والسياسية اللاحقة التي تسببت وحدها في وجود مدنيين عزّل؛ والأعاصير وموجات الجفاف المتكررة، كانت هناك دائما حاجة لحماية المدنيين مع التركيز على الأمن الغذائي وحماية السلع والخدمات الأساسية. وخلال تلك اللحظات الصعبة التي مر بها ضحايا العنف الناجم عن النزاعات في موزامبيق، كان السبيل لكفالة الأمن الغذائي من أجل البقاء هو إشراك الناس أنفسهم في إنتاج الأغذية في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وفي آذار/مارس، خلال رئاستنا لمجلس الأمن، أتاحت لنا الفرصة لنشرح بتعمق عملية الحوار من أجل السلام (انظر S/PV.9299)، وهي المرحلة النهائية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي، كما أشار الرئيس آلان بيرسيه عن حق، قد تكتمل في حزيران/يونيه بإغلاق آخر معسكر لحركة "المقاومة الوطنية الموزامبيقية". ولذلك، نشيد بالحركة وبقيادتها.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشكر الأمين العام، من خلال مبعوثه الشخصي إلى موزامبيق، الذي يقدم قدرا كبيرا من الدعم، والذي سيكون مهما جدا، لأننا ننتقل إلى مرحلة دفع المعاشات التقاعدية. وكنت قد قلت إن حكومتي قررت دفع معاشات تقاعدية للمقاتلين السابقين كوسيلة لتحقيق التوازن فيما يتعلق باستدامة السلام في موزامبيق. وبما أن هذه عملية جديدة، ينبغي الإبقاء على الفريق القائم على تلك العملية لبعض الوقت لضمان تنفيذها.

المستوى من الحماية حتى عندما تكون تلك العمليات في مرحلة انتقالية. إنني أشير هنا إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي زرتها في غوما في الشهر الماضي وتعمل في وضع بالغ الصعوبة.

ختاما، إن حماية المدنيين مسألة ملحة ومن الواجب أن نكفل احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب علينا أن نعمل معا لضمان حماية المدنيين - لا على الورق فحسب، بل في الممارسة العملية. أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس. أعطي الكلمة الآن لرئيس موزامبيق.

الرئيس نيوسي (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة صديقي العزيز، فخامة السيد آلان بيرسيه، على الرئاسة السويسرية لمجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو هذا.

يكتسي الموضوع المقترح لمناقشة اليوم - وهو ضمان أمن وكرامة المدنيين في النزاعات، مع التركيز على معالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية - أهمية قصوى في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

إن حساسية هذه المسألة، التي عرضها الاتحاد الكونفدرالي السويسري للنظر فيها في هذه الهيئة اليوم، تمس قلوب العديد من الناس، بمن فيهم شعب موزامبيق، الذي يعيش تلك الحقيقة في هذه اللحظة بالذات.

إن ضمان الأمن واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية هي أسس القانون الدولي الإنساني، المتجذرة بعمق في اتفاقية جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافيين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونحن ملتزمون بتلك المُسَلِّمة. وبالأمس في جنيف أكدنا من جديد ذلك الالتزام في اجتماع مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فولكر تورك.

ونشيد بالاتحاد الكونفدرالي السويسري على دوره التاريخي في إنشاء إطار قانوني ومؤسسي ذي مرجعية دولية لتخفيف المعاناة

ويشعر الموزامبيقيون بالامتنان على التشجيع والتضامن اللذين أعرب عنهما خلال حواراته مع المدنيين.

إن الإجراءات الرامية إلى حماية المدنيين في بلدي موضوع مناقشة مفتوحة ومشتركة ومنسقة من خلال لجنة متعددة القطاعات تضم أعضاء من الحكومة ووكالات الأمم المتحدة. وتلك الوكالات هي المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فضلا عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

وتعطي القوات المسلحة وقوات الأمن في موزامبيق، بدورها، والجهات التي تدعمنا في مكافحة الإرهاب، أي رواندا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الأولوية لحماية السكان المدنيين والتواصل الاجتماعي معهم من خلال المشاركة المشتركة في الأنشطة الإنتاجية وأنشطة إعادة الإعمار والتبرعات والأنشطة الثقافية والرياضية، ضمن أنشطة أخرى، ومن خلال الامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني. ولذلك، نرى الناس يتواصلون اجتماعيا والجنود موضع ترحيب في المجتمع المحلي ويشاركون معا في الأنشطة الاجتماعية.

وفي سياق تلك العملية، وبالإضافة إلى مكافحة المسلحة للأعمال الإرهابية، اعتمدنا بشكل متزامن نهجا متعدد الأبعاد، يأخذ في الاعتبار عدة أبعاد رئيسية في توفير حماية قوية للمدنيين في حالات النزاع، وهي برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تركز أكثر على الشباب، فضلا عن جهود التعاون الدولي. وتساهم المشاريع العملاقة التي تدير تلك البرامج أيضا من خلال تدريب الشباب والنساء على العمل الحر. وهناك أيضا برامج للمساعدة الإنسانية وبناء قدرات قوات الدفاع المسلحة وقوات الأمن في موزامبيق من أجل الحماية المستدامة للسكان والدفاع عن السلامة الإقليمية الوطنية، حتى في الوقت الذي انسحبت فيه البلدان التي تدعمنا من بلدنا. ولذلك، أنشأنا في مقاطعة كابو ديلغادو أكثر من 50 مركزا لإعادة التوطين لإيواء المدنيين النازحين داخليا الذين لا يمكن إيواؤهم في منازل أفراد أسرهم. ويخضع الوافدون الجدد، عند وصولهم إلى مركز إعادة التوطين،

ولذلك، سنركز ملاحظتنا اليوم على جهود موزامبيق لحماية المدنيين بغية ضمان الأمن الغذائي وتوفير الخدمات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2017، نفذت الجماعات الإرهابية هجمات مسلحة في مقاطعة كابو ديلغادو، تسببت في مقتل أكثر من 2 000 مدني وإصابة العديد من الأشخاص وفي الكثير من الصدمات النفسية وتفرق شمل الأسر وعمليات الخطف والعنف ضد النساء والأطفال.

وكما هو الحال في أجزاء أخرى من أفريقيا والعالم، لا يلتزم الإرهابيون في موزامبيق بمبادئ القانون الدولي الإنساني ولا يحترمون الحياة أو الكرامة الإنسانية. ويسعى الإرهابيون، في أسلوب عملهم، إلى إلحاق أكبر قدر ممكن من المعاناة بضحاياهم لزيادة الرعب والخوف بين السكان. وبالإضافة إلى إجبار الجماعات الإرهابية للسكان على النزوح الجماعي، فإنها تستقر في مناطق ذات إنتاجية أعلى في مجالي صيد الأسماك والزراعة، مما يحرم السكان من الوصول إلى الموارد التي لا غنى عنها ويقوض أمنهم الغذائي.

ولهذا السبب، كان الشاغل الرئيسي لحكومتنا وقواتنا الدفاعية والأمنية هو حماية حياة المدنيين وكرامتهم، بما في ذلك إعادة الإدماج الاجتماعي للإرهابيين الذين أُلقي القبض عليهم أو الذين فروا من صفوف تلك الجماعات. وفي الوقت الراهن، يُقدر أن حوالي 300 000 شخص من مجموع 800 000 عادوا بالفعل إلى أماكنهم الأصلية بسبب تحسن الحالة الأمنية في الأشهر الأخيرة.

وفي شباط/فبراير، زار الرئيس آلان بيرسيه موزامبيق، كما أُشير بحق، وأُتيحت له الفرصة للسفر إلى منطقة مويدا حيث يوجد مقر القيادة العسكرية لمكافحة الإرهاب. وفي مقاطعة كابو ديلغادو، استطاع الرئيس آلان بيرسيه، نظرا لاهتمامه بالدفاع عن المدنيين في النزاعات، أن يشهد بنفسه جهودنا لحماية المدنيين وتوفير الخدمات الأساسية. وتحدث مع النازحين داخليا الذين يخضعون لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي ويحضرهم برامج التمكين، ومعظمهم من النساء.

العلمية والتكنولوجية والبشرية والمالية لمواجهة جميع أنواع التهديدات التي تؤثر على السكان، مثل الحروب التي يسببها الإنسان والجوائح والجوع والأثر المدمر للكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ.

وأختتم بياني، مرة أخرى، بالإشادة بالاتحاد السويسري على وجه الخصوص، الرئيس آلان بيرسيه، على إتاحة هذه الفرصة لي لأتشاطر الخبرات بشأن الموضوع البعيد الأثر المتمثل في حماية المدنيين في حالات النزاع، مع التركيز على الأمن الغذائي والخدمات الأساسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لرئيس مالطة.

الرئيس فيلا (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للرئاسة السويسرية لمجلس الأمن على عقد جلسة اليوم بشأن حماية المدنيين، وأن أعرب عن شكري للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، ورئيسة لجنة الصليب الأحمر الدولية، السيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، وجميع المتكلمين السابقين الآخرين على إحاطاتهم الملهمة هذا الصباح.

لا تزال حياة الملايين من المدنيين في جميع أنحاء العالم تعاني من العديد من الأزمات، بما في ذلك الجوع الناجم عن النزاعات، والعنف المستهدف، والتشرد، وتغير المناخ. فمن جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أفغانستان، ومن ميانمار إلى إثيوبيا، تتضح العلاقة بين النزاع والجوع. يكافح الملايين مستويات من الجوع تصل إلى حد الأزمة الناجمة عن ويلات الحرب والنزاع المسلح، وهي حقيقة قائمة اعترف بها مجلس الأمن عندما اتخذ بالإجماع القرار 2417 (2018).

ومنذ 15 نيسان/أبريل، فر أكثر من 700 000 شخص من السودان خوفاً. السبب المباشر للخوف هو استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويخشى الناس أيضاً من استهداف المستشفيات عمداً في مناطق النزاع، كما يخشون أن يجرموا من الوصول إلى المساعدات الإنسانية التي هم في أمس الحاجة إليها.

وفي هايتي، أدت المستويات الشديدة من عنف العصابات إلى تقاوم الأزمات الكامنة القائمة، حيث قتل 600 شخص في بورت

لعملية فحص لتقييم وضعهم الصحي وضمان تقديم المساعدة الكافية حسب الحاجة.

وبغية التخفيف من انعدام الأمن الغذائي، وبالإضافة إلى إنعاش الزراعة، وضعنا لأنفسنا، كحكومة وكبلد، التحدي المتمثل في تنفيذ برنامج لإعادة بناء الهياكل الأساسية التي دمرها أو خربها الإرهابيون في كابو ديلغادو واستعادة الخدمات العامة الأساسية، مثل المرافق الصحية والمدارس وشبكات إمدادات المياه والاتصالات والطاقة، من بين البنى التحتية الأخرى. والواقع أننا ما فتئنا نوفر مدخلات للإنتاج الزراعي ومصائد الأسماك لضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي وقدرة الأفراد على توليد الدخل لأنفسهم. والطريقة التي نستخدمها هي أننا نفضل توفير صنارة لجعل من الممكن صيد السمك إلى الأبد، بدلا من إعطاء سمكة تم صيدها بالفعل. وبقيامنا بذلك، فإننا نضمن استدامة أكبر لتلك الأسر.

ولذلك، نود أن نناشد تقديم الدعم الدولي، بالنظر إلى حجم الدمار والمعاناة التي يعيشها حاليا السكان المدنيون المتضررون في المنطقة الشمالية من كابو ديلغادو.

تؤكد موزامبيق مجدداً، بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، التزامها بمواصلة الإسهام في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة بذل الجهود للتوصل إلى وقف للأعمال القتالية في جميع النزاعات في جميع أنحاء العالم التي لا تزال تحصد أرواحاً بشرية وتجعل الآلاف من المدنيين الأبرياء في حالة دائمة من الضعف الشديد.

ولن يكون أحد على صواب إذا لم يستطع منع الخسائر في الأرواح البشرية. وهذا أمر في غاية الأهمية. ولذلك، سنواصل هذا الأسبوع اتصالاتنا مع جميع أصحاب المصلحة في النزاع في مابوتو وفي الشهر المقبل أيضاً على الصعيد الدولي لأننا نعلم أنه من المؤلم جدا أن يموت شخص ما، ثم تُخلق الأعذار لاحقا لتلك النزاعات.

كما تستند ولاية موزامبيق في هذه الهيئة إلى العلاقة بين السلام والمناخ. ولهذا السبب، نحث جميع الدول على توجيه جميع الموارد

وقد أثرت القيود المفروضة على حركة المرأة الأفغانية وعلى العمل وتقديم خدماتها إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تأثيراً شديداً على العمليات الإنسانية في جميع أنحاء البلد. كما أدت المتطلبات التمييزية المفروضة على عاملات الإغاثة اليمنيات إلى تأخير وتعليق البعثات والبرامج الحيوية. ويجب أن نكفل أن يظل الاحترام الأساسي لحقوق الإنسان وكرامته قائماً طوال هذه الأوقات من الأحوال التي لا مبرر لها ولا توصف.

وتؤكد مالطة من جديد أنه في جميع حالات الأزمات هذه في جميع أنحاء العالم، فإن المدنيين ليسوا هدفاً ولا ينبغي أن يكونوا أبداً. والعاملون في المجال الإنساني والمساعدون والمتطوعون الذين يساعدونهم ليسوا هدفاً. والأعيان والخدمات التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ليست هدفاً ولا ينبغي أن تكون كذلك. هذه الفروق واضحة. لا يمكن أبداً القول إننا لم نكن نعرف.

وترحب مالطة بأبناء التوصل إلى اتفاق بين الطرفين لتجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب لمدة شهرين آخرين، وأشكر الأمين العام على جهوده المتفانية في هذا الصدد. ولسوء الحظ، شهدنا بالفعل الأثر الناجم عن تعطل الصادرات الزراعية من هذه المنطقة على الأسواق الضعيفة البعيدة في القرن الأفريقي وبلاد الشام. من الأهمية بمكان أن يكون شريان الحياة هذا مضموناً وأن يظل قائماً طالما كان مطلوباً واستمر الغرض منه. لا ينبغي ابتزاز العالم بالجوع. ولا ينبغي أبداً التلويح بالجوع كسلاح في أي نزاع.

واستشرافاً للمستقبل، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية. أولاً، يجب على مجلس الأمن أن يأخذ على محمل الجد التزاماته بكفالة مساءلة أولئك الذين انتهكوا القانون الدولي، ولا سيما أولئك الذين أمروا أو شاركوا في تدمير البنية التحتية المدنية أو منعوا تشغيل البنية التحتية المدنية ذات الأهمية الحيوية لإنتاج الغذاء وتوافره. ويجب إصدار مذكرات بيضاء، على النحو المفصل في القرار 2417 (2018)، بطريقة سريعة حتى يتخذ مجلس الأمن إجراء بشأنها. يجب أن نوقف الجوع الناجم عن النزاعات قبل فوات الأوان.

أو برنس الشهر الماضي وحده. وأصبحت أعداد متزايدة من النساء والأطفال ضحايا للقتل والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس وعمليات الاختطاف.

وفي سورية اليوم، أدى النزاع الذي طال أمده إلى تحويل البنية التحتية الأساسية والضرورية - التي يعتمد عليها السكان للبقاء على قيد الحياة - إلى أنقاض. دفع النزاع الأطفال إلى ترك المدرسة والزواج القسري المبكر. الكوليرا منتشرة على نطاق واسع. فقد تم تلويث مصادر المياه النظيفة، وتلوث الأراضي الزراعية، وقطع التيار الكهربائي.

ولا يزال عدد القتلى المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة، غير مقبول. كما أن إطلاق الصواريخ العشوائي وقتل المدنيين أمر غير مقبول. ولا تزال عمليات الهدم والإخلاء وغيرها من حوادث العنف تزيد من حدة التوترات وتفاقم الوضع المحفوف بالمخاطر أصلاً.

لا تزال الحرب في أوكرانيا تؤثر بشدة على السكان المدنيين في أوكرانيا وخارجها على حد سواء، وتفاقم من انعدام الأمن الغذائي القائم بالفعل على صعيد العالم. إننا نشهد الآن فترة متجددة من العنف في البلد ستؤدي إلى المزيد من الوفيات والدمار على نطاق واسع.

وفي جميع تلك الأزمات وحالات الطوارئ الإنسانية المعقدة، يجب على مجلس الأمن ضمان حماية المدنيين واستمرار وصول المساعدات الإنسانية ودعمها. إن العوائق التعسفية والتمييزية والبيروقراطية التي تعوق الإيصال السريع للمعونة الحيوية غير مقبولة، لأنه بدون وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب، لا يمكن أن تكون هناك استجابة إنسانية مجدية. وفي هذا الصدد، وبالنظر إلى أن الجزاءات، ما لم تكن محددة الأهداف، قد تكون لها عواقب إنسانية سلبية وغير مقصودة، بشكل مباشر أو غير مباشر، على السكان المدنيين الأبرياء، نرحب باتخاذ القرار 2664 (2022) مؤخرًا، الذي ينص على استثناء إنساني لجميع جزاءات الأمم المتحدة. إن الرصد لضمان عدم دفع المدنيين الثمن عن غير قصد جراء المعاناة من عواقب غير مقصودة لأفعال الخاضعين للجزاءات، هو مسؤوليتنا الجماعية.

ويسرني عظيم السرور أن أشارك في هذه المناقشة تحت رئاستكم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وممثلة المجتمع المدني على ملاحظاتهم الثاقبة.

في البداية، أود أن أعرب عن تأييد البرازيل للبيان الذي ستدلي به دولة الكويت بالنسبة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة.

لم يكن اختيار موضوع مناقشة هذا العام ليأتي في وقت أفضل من هذا. وللأسف، بعد أكثر من 150 عاماً من التقدم في تطوير القانون الدولي الإنساني، لم يعط المتحاربون الأولوية باستمرار للجهود الرامية إلى الحد من الضرر الذي يلحق بالمدنيين وحماية البنية التحتية المدنية الأساسية أثناء النزاعات. يقدم تقرير الأمين العام لعام 2022 بشأن حماية المدنيين (S/2022/381) أمثلة مروعة على ضرورة أن تكثف أطراف النزاعات جهودها لحماية المدنيين.

وبعد الدروس المستفادة بشكل مؤلم في أماكن مثل البلقان ورواندا، أدرج مجلس الأمن أخيراً حماية المدنيين في جدول أعماله عام 1999. ومنذ ذلك الحين، اعتمد عدداً من الوثائق التي تتضمن إلى الإطار القوي الذي يوفره القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين. وعلى الرغم من وجود تلك المجموعة الواسعة من المعايير، لا يزال المدنيون ضعفاء إلى حد كبير في سياقات الحرب، ولم تتج أرواحهم في معظم الحالات - والواقع أن خسارة روح مدني واحد هي خسارة أكبر من أن تحتمل. قد تتغير السياقات، ولكن الإجراءات تظل كما هي إلى حد كبير: الاستخدام العشوائي للأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية وغيرها من المناطق المكتظة بالسكان؛ والهجمات على البنى التحتية المدنية والمدارس والمرافق الطبية؛ وتعطيل الزراعة والتجارة؛ والأعمال العدائية ضد العاملين في المجالين الطبي والإنساني؛ والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع؛ فضلاً عن زيادة أوجه ضعف النساء والأطفال واللاجئين والنازحين داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة.

يصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2417 (2018) الذي أقر بالحلقة المفرغة للنزاع المسلح وانعدام الأمن

ثانياً، يمكن للأمم المتحدة أن تعمل بشكل أوثق مع الأطراف المتحاربة، خاصة إذا كانت دولاً، لضمان التفادي بشكل مناسب لتضارب المعلومات بشأن الهياكل الأساسية، سواء كانت منتجات أو خدمات، وهي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. ويمكن لبرامج تفادي تضارب المعلومات هذه أن تكون بمثابة مستوى إضافي من الحماية. غير أنه يجب عدم التعامل معها كبديل عن تقييد الأطراف بالتزاماتها وبذل العناية الواجبة تجاهها بموجب القانون الدولي.

ثالثاً، لا يكفي الاعتماد فقط على المساعدة الغذائية الإنسانية الطارئة في أزمات عصرنا. نحن نعلم أن الدعم والتدخلات المبكرة والحساسة من حيث التوقيت مع المزارعين وصيادي الأسماك والرعاة والحراجيين، الذين تأثرت سبل عيشهم الأساسية بسبب النزاع أو المناخ، لها آثار إيجابية هائلة على توافر التغذية في حالات الطوارئ هذه. ويجب أن نسعى إلى زيادة المساعدة الغذائية الطارئة وحماية الإنتاج الزراعي في حالات الطوارئ لتحقيق أقصى فائدة للسكان.

وأخيراً، يجب أن نزيد التمويل للاستجابات الإنسانية. بلغ الإنفاق العسكري العالمي أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2,24 تريليون دولار في عام 2022، في حين أن خطط الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة، التي تتطلب 51 مليار دولار لعام 2023، تواجه صعوبات في التمويل. وهذه صورة بانسة لنظامنا العالمي المتعدد الأطراف وللقيم التي من المفترض أن نتمسك بها. وفضلاً عن ذلك، يجب أن نتجنب رؤية الأسلحة والذخائر تصل باستمرار وبشكل منتظم إلى مناطق النزاع، بينما يتعرض المدنيون في تلك المناطق للتهديد بالجوع، إن لم يكن الموت، لأن القوافل الإنسانية لا تستطيع الوصول إليهم. ولا بد من الاستماع إلى آلام وبكاء وتقجع العديد من الرجال والنساء والأطفال والإصغاء إليها. يعتمد العالم على عمل المجلس وقيادته لحماية الفئات الأكثر ضعفاً من الأذى أو المعاناة أو ما هو أسوأ.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر سويسرا وأن أشكركم، سيدي، على تنظيم مناقشة هذا العام بشأن حماية المدنيين.

لا تزال لديها بعض القدرات الإنتاجية. ونحن نعلم أن المساعدات الغذائية العينية المقدمة إلى البلدان التي لا تزال لديها أسواق عاملة يمكن أن تشوه الأسعار وتخرج المنتجين المحليين من السوق. وعندما يكون ذلك ممكناً، فإن تقديم المساعدات من خلال التحويلات النقدية يمكن الناس من تلبية احتياجاتهم الأساسية ويساعد المنتجين المحليين على الازدهار.

ولا يمكننا أن ننسى أن النزوح الناجم عن النزاعات كثيراً ما يجبر الناس على ترك أراضيهم وسبل عيشهم وراءهم. وهذا يضعهم في وضع ضعيف للغاية ويعرضهم لأشكال مختلفة من انعدام الأمن الغذائي. ويعدّ تنفيذ تدابير القدرة على الصمود أكثر أهمية في أوقات النزاع. ونقرّ بمختلف المبادرات التي تتخذها الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية، في البلدان التي تواجه نزاعات مسلحة.

في عام 2022، أدى النزاع في أوكرانيا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة. وعلى الرغم من أن أسعار المواد الغذائية عادت إلى مستويات مماثلة لتلك التي كانت عليها قبل بدء النزاع، فإن آفة التضخم، التي تضر بشكل خاص بالفقراء والمحتاجين، لا تزال تحوم فوق العالم. لقد عانت البلدان النامية معاناة هائلة من تداعيات النزاع في أوكرانيا بسبب أوجه ضعفها الهيكلية إزاء التقلبات في أسعار الأغذية وعوامل الإنتاج الزراعية. ويعدّ تجديد مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب خطوة رئيسية للحد من الشكوك المحيطة بالإمدادات العالمية من الحبوب والأسمدة.

وكما يقرّ الأمين العام في تقريره (S/2023/345)، فإن النزاع هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد، ولكنه ليس المحرك الوحيد. وتؤثر النزاعات، مقترنة بالتضخم والاختناقات التجارية وغيرها من تحديات الاقتصاد الكلي، على إمكانية الحصول على الإمدادات الغذائية، ولا سيما في البلدان النامية. لذلك لا بد من متابعة الاستجابات لانعدام الأمن الغذائي في جميع المحافل ذات الصلة.

فالتدابير القسرية الانفرادية، فضلاً عن الإعانات المشوهة للسوق وغيرها من أشكال السياسة الحمائية، تعوق قدرة البلدان النامية على

الغذائي. ولم يكن اعتماده سوى نقطة البداية - فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. إن الزيادة في انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في العالم هي قضية متعددة العوامل، والنزاع هو أحد أسبابها الرئيسية. وفي وقتنا الحالي، تقع الغالبية العظمى من سكان العالم الذين يعانون من الجوع الحاد في مناطق النزاع. وتسهم النزاعات، ولا سيما تلك التي طال أمدها، في انعدام الأمن الغذائي على المدى الطويل. فهي تؤدي إلى تآكل الشبكات الاجتماعية والاقتصادية، وتقلل من القدرة على الصمود، وتعطل الأسواق وسلاسل التوريد والبنية التحتية. كما أنها تؤدي إلى انخفاض الإنتاج والغلة، وغالباً ما تسبب وضع حواجز أمام تحقيق ثلاث من الركائز الرئيسية للأمن الغذائي: الاستقرار والتوافر والوصول. لذلك يجب أن نترجم أحكام القرار إلى عمل ذي معنى.

ومن بين التوصيات الهامة العديدة الواردة في تقرير الأمين العام، أود أن أبرز الحاجة إلى إيجاد حلول سياسية للنزاعات، ودعم اقتصادات البلدان الضعيفة، وحماية سبل العيش. والحلول السياسية للنزاعات هي أحد أسباب وجود هذا الجهاز وأداة ضرورية لمعالجة التفاعل بين النزاع المسلح وانعدام الأمن الغذائي. وحتى عندما لا تكون آفاق السلام قد لاحت في الأفق بعد، فإن اتخاذ تدابير عملية لضمان الحصول على الإمدادات الغذائية وإيصال المساعدة الإنسانية أمر أساسي لإنقاذ الأرواح.

كان العديد من البلدان المتأثرة بالنزاعات في السابق مستورداً صافياً للأغذية. ويؤدي تقادم الأعمال العدائية إلى تعميق أوضاعها الضعيفة أصلاً. إن الهدنة والتسهيلات اللاحقة للصادرات إلى اليمن، بدعم من آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، أو فتح ممرات إنسانية جديدة في سورية هي أمثلة قوية على كيف يمكن للحلول السياسية أن تحقق فوائد كبيرة للأمن الغذائي - وحتى النجاة - للسكان المتضررين. ونأمل أن تؤدي تلك المبادرات أيضاً دوراً في إعادة بناء الثقة بين الأطراف وتمهيد الطريق للسلام.

ومن الأهمية بمكان أيضاً الاعتراف بأن إيصال المعونة الإنسانية من خلال عمليات نقل الأغذية العينية يمكن أن يضرّ بالبلدان التي

السيدة المهيري (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر مقدمي إحاطاتنا على ملاحظاتهم الثاقبة اليوم، وأشكر الرئاسة السويسرية على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

ترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بقرار الأمين العام (S/2023/345) بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح. وهو مرجع حيوي لفهم الاتجاهات عبر أكثر من 100 نزاع مسلح لا يزال مستمرا في جميع أنحاء العالم. ففي عام 2022، واجه أكثر من ربع مليار شخص الجوع الحاد في 58 بلدا وإقليما، كان الكثير منها يشهد نزاعات مسلحة. وفي الوقت نفسه، أدت آثار تغير المناخ وارتفاع أسعار الغذاء والوقود إلى تفاقم الاحتياجات الملحة للمدنيين. إن الخدمات الأساسية ضرورية لبقاء المدنيين وأمنهم وكرامتهم. وفي القرارين 2417 (2018) و 2573 (2021)، يطالب مجلس الأمن بوضوح أطراف النزاع بتنفيذ التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. بيد أن مقدمو الإحاطات اليوم قد أبرزوا عن حق مسألة مألوفة جدا للأسف. فالجوع في تنفيذ القواعد المعلنة بوضوح تعد من الأسباب الرئيسية لاستمرار معاناة المدنيين من انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاع. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان أن نجدد التزامنا الجماعي اليوم بدعم القانون الدولي الإنساني.

وتود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تؤكد اليوم على ثلاث نقاط.

أولا، من أجل معالجة انعدام الأمن الغذائي، يجب أن نرتقي إلى مستوى مواجهة التحدي الوجودي لعصرنا، وهو تغير المناخ. فباعتبارها عامل مضاعفا للمخاطر، تؤدي الآثار الضارة لتغير المناخ، مثل الفيضانات العزيرة والجفاف الحاد، بالفعل إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويخبرنا العلم أنه مع اتباع نهج العمل كالمعتاد، ستحدث الكوارث الطبيعية بشكل أكثر تواترا وأكبر كثافة. فهو لا يؤثر على المحاصيل فحسب، بل وعلى البنية التحتية الأساسية للنظم الغذائية أيضا، بالإضافة إلى تأثيره الرهيب على حياة الإنسان. وفي حالات النزاع، تكون قدرة الدول الهشة على التعافي من هذه الصدمات أقل

بناء نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود والمشاركة الكاملة في الأسواق الدولية. وستستمر تلك البلدان في تحمل وطأة التفاوتات العالمية ما لم يتم التصدي لمثل هذه الممارسات المتفشية. وفي ذلك الصدد، نرحب باتخاذ القرار 2664 (2022) في كانون الأول/ديسمبر 2022. فهو سيؤدي دوراً هاماً في ضمان إيصال المساعدة الإنسانية المحايدة، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والطبية، إلى ملايين المدنيين الذين يعيشون لسوء حظهم في ظل نظم الجزاءات. وسيكون تنفيذ القرارات على الصعيد المحلي أمراً حاسماً لفعاليتها.

وباعتبارها واحدة من أكبر موردي الأغذية في العالم، فإن البرازيل لديها مصلحة كبيرة في ضمان الأمن الغذائي، سواء على المستوى المحلي أو كهدف للسياسة الخارجية. وستظل البرازيل موردا دوليا يعول عليه للمساعدة في استكمال جهود الإنتاج المحلية وتوفير التغذية الكافية بطريقة يسهل الوصول إليها. ويقر الدستور البرازيلي بحق الإنسان في الحصول على غذاء كاف، مما يجسد التزام البلد بالتصدي لانعدام الأمن الغذائي. والرئيس لولا دا سيلفا نفسه أحد المدافعين البارزين عن القضاء على الفقر والجوع، داخل البرازيل وخارجها على حد سواء.

كما أننا نولي الاهتمام الواجب للموضوع في فترة ولايتنا الحالية بصفقتنا عضوا منتخبا في المجلس. ونفخر بأن نكون، إلى جانب سويسرا، جهة التنسيق المعنية بالأمن الغذائي والنزاع في هذا الجهاز. وكما نعلم، فإن القضاء على الجوع يكتسي أهمية قصوى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي ضوء التقدم الكبير في تكنولوجيا الإنتاج الزراعي، يمكن الوقاية تماما من الجوع، والأهم من ذلك، أنه غير مقبول. فالمجتمعات القادرة على إطعام سكانها وتوفير الفرص الاقتصادية لهم تكون أكثر قدرة على الصمود وأقل عرضة للنزاع. وبلوغ هذا الهدف أمر ممكن. كما أنه واجب أخلاقي بالنسبة لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزيرة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المساعدة الطبية المنفذة للحياة والمأوى في حالات الطوارئ، وتكتسي أهمية حاسمة لتوفير الخدمات الأساسية والحد من انعدام الأمن الغذائي. ومن الأهمية بمكان دعم الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، من بين وكالات أخرى، الراسخة في المجتمعات التي تدعمها. وإذا كان إيصال المساعدات الإنسانية مراعيًا للمنظور الجنساني، فإنه سيصل إلى جمهور أوسع ويخفف المعاناة. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان أن تتمكن المرأة من القيام بعملها دون عوائق. ولهذا السبب اجتمعنا في الشهر الماضي (انظر S/PV.9314) وأكدنا مطالبتنا بوصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، رجالًا ونساءً، في أفغانستان بشكل كامل وسريع وآمن وبدون عوائق. ولا تزال دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة بدعم العمل الحيوي الذي تقوم به العاملات الأفغانيات في مجال المعونة.

ويجب على المجتمع الدولي أن يضاعف استجابته. ويجب أن تشمل إجراءاتنا دعم الجهود الإنسانية وحماية الخدمات الأساسية التي تحافظ على الحياة. عندئذ فقط سنكون قد أوفينا بمسؤوليتنا الجماعية وسنشهد اتخاذ إجراء أكثر فعالية لحماية المدنيين المحاصرين في مرمى نيران النزاع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير داخلية غانا.

السيد ديري (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم شخصياً، سيدي الرئيس، على اختيار سويسرا لموضوع هذه المناقشة المفتوحة وعلى قيادتكم المقتدرة لأعمال مجلس الأمن اليوم. وأنقل إليكم تحيات الرئيس نانا أود دانكوا أكوفو - أود، الذي لم يتمكن من الحضور شخصياً اليوم بسبب المسائل الملحة المتعلقة بالدولة. كما أشكر الأمين العام على بيانه وأشير مع التقدير إلى الإحاطتين الإضافيتين اللتين قدمتهما رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وممثلة المجتمع المدني.

إن الحاجة إلى الحفاظ على الأمن الغذائي وكفالة إمكانية حصول السكان المدنيين على الخدمات الأساسية أمر أساسي لاستقرار أي مجتمع ورفاهه. وفي الأوقات العادية، يصعب على العديد من الدول

بكثير. كما أن تكاليف الفشل في إدراك المخاطر المرتبطة بتغير المناخ والاستعداد لها أكبر من أن يتم تحملها. وفي المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي ستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة في وقت لاحق من هذا العام، سيكون كل من نظامي الغذاء والمياه، وكذلك كيفية تأثير تغير المناخ على قدرة الدول على التعافي من الكوارث، على رأس جدول الأعمال.

ثانياً، لا يمكن السماح للجزءات، أيًا كانت دوافعها، بأن تؤدي عن غير قصد إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في حالات النزاع المسلح. ويشمل ذلك تدفق عوامل الإنتاج الزراعية والغذائية والحفاظ على الخدمات الأساسية. وقد كان القرار 2664 (2022) لحظة فارقة في تحديد استثناء من جزاءات الأمم المتحدة للحفاظ على توفير المساعدة الإنسانية والاحتياجات الإنسانية الأساسية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لأحكام القرار ونشجعها على بذل جهود مماثلة لضمان ألا تؤثر الجزاءات الوطنية سلباً على الاحتياجات الأساسية للمدنيين الضعفاء. وتشمل تلك الأحكام تشغيل البنية التحتية المدنية الأساسية وصيانتها وإصلاحها، مثل مرافق المياه والكهرباء والمرافق الغذائية.

ثالثاً، يجب تقديم المزيد من الدعم للمنظمات الإنسانية الوطنية والموظفات العاملات بها. فالمساعدات الإنسانية تتجح في تحقيق هدفها عندما يتم توزيعها في الوقت المناسب وبطريقة محددة الأهداف. وإن مناطق النزاع، بحكم طبيعتها، بيئات متقلبة يشكل فيها العمل الإنساني تحدياً. ويجب أن تضمن أطراف النزاع سلامة العاملين في مجال المعونة وحصول المدنيين على المساعدات الإنسانية. وينطبق ذلك بشكل خاص على النساء، اللواتي يشكلن جزءاً هاماً من المنظمات الإنسانية ولديهن أيضاً دور حيوي يؤديه في الانخراط مع المجتمع بشكل هادف. والحالة الراهنة في السودان هي أحدث مثال على هذه التحديات. فالقتال في المناطق الحضرية قد منع الجهات الفاعلة الدولية في مجال الإغاثة من الوصول إلى المدنيين، وتقوم الآن الجهات الفاعلة الوطنية بتقديم معظم المساعدات. وتقدم تلك المنظمات

وأول هذه التدابير هو ضرورة التصرف بشكل عاجل وعلى نطاق واسع للاستجابة لانعدام الأمن الغذائي الحاد والاحتياجات التغذوية لملايين الضعفاء في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا، وهي الأكثر تضرراً. فلم يعد بإمكان الفئات السكانية الضعيفة في أماكن مثل بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والسودان وجنوب السودان والصومال وهابتي الانتظار حتى تتوصل جميع الأطراف إلى نتيجة مثالية لتسوية نزاعاتها. وفي خضم التحديات السائدة، يجب أن نضغط لإزالة الحواجز التي تعرقل المنظومات الغذائية، ولا سيما العقبات التي من صنع الإنسان، وأن نقدم المساعدة حيثما تشتد الحاجة إليها.

ثانياً، نشجع استخدام الأدوات الدبلوماسية والسياسية والقانونية والإنسانية بقوة لعكس اتجاه التدهور السريع والمأساوي في الأمن الغذائي الذي نلاحظه في البيئات المتضررة من النزاعات ونحث المجتمع الدولي على توجيه نداءات موحدة لمطالبة أطراف النزاع بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وعند الاقتضاء، يجب أن تطالب هذه النداءات الأطراف على وجه التحديد بالامتناع عن استهداف المنظومات الغذائية وغيرها من البنى التحتية التي تدعم سبل العيش.

وكتدبير ثالث، نحث على تعزيز الأصول القائمة مسبقاً، بما في ذلك مراكز العمل الإنساني العالمية مثل المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي ومراكز العمل الإنساني الإقليمية مثل ذلك الموجود في أكرا، لتتمكن من ربط مخزونات الغذاء بسرعة وفعالية مع الاحتياجات الإنسانية. ويجب على دوائر العمل الإنساني الدولية تعميق آلياتها التنسيقية الوطنية والإقليمية ذات الصلة بالبرامج والتدخلات الرامية إلى معالجة الأزمات الإنسانية والعمل على مواءمة تدخلاتها مع خطط الاستجابة الوطنية والإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتعاون الجهات المانحة الرئيسية للإفراج عن الأموال بطريقة تكسر أطواق العزلة وتيسر العمل التكاملي، مع تجنب إعطاء الأولوية لتوزيع الغذاء في أوساط المجتمعات المحلية الضعيفة على حساب النهج المستدام لمساعدة تلك المجتمعات في إعادة بناء منظوماتها الغذائية.

تحقيق هذا الهدف، أما في حالات العنف فيمكن أن يصبح مهمة شبيهة مستحيلة لأي دولة. وفي هذا الصدد، نواصل التشديد على ضرورة إعطاء الأولوية للإجراءات العالمية التي تحافظ على السلام وتمنع نشوب النزاعات وتحفز النشر المبكر للوسائل السلمية لحل النزاعات قبل أن تؤدي إلى العنف بين الدول أو داخلها. وفي الواقع، كما لوحظ في المذكرة المفاهيمية، أفاد برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 2020 أنه،

”يعيش 70 في المائة من سكان العالم الذين يعانون من الجوع الحاد في مناطق متأثرة بالنزاعات“. (S/2023/307، الصفحة 3)

ويؤكد هذا الواقع المرير التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2023، الذي يحدد حجم وأبعاد مشكلة النزاعات المسببة للجوع، لا سيما في البلدان الأفريقية المتأثرة بالنزاعات. وبالنسبة للعديد من هؤلاء الأشخاص، فإن الحق في الغذاء، المعترف به بموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والمعبر عنه في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما هو إلا وهم، لأن قدرتهم شديدة الضعف على الحصول على الغذاء الكافي والمأمون والمغذي من الناحية المادية والاجتماعية والاقتصادية.

وإننا إذ نفكر ملياً بعد مرور أكثر من خمس سنوات على تنفيذ القرار 2417 (2018) والإسهام المهم الذي قدمه في الإقرار بالروابط بين النزاع والجوع، فضلاً عن ضرورة الاحترام العالمي للقواعد المتعلقة بحق السكان في الغذاء، تعتقد غانا أن أهم مهمة ينبغي لنا الاضطلاع بها هي تفكيك تلك الروابط المدمرة، حتى في خضم استمرار النزاع، وضمان أن تعزز المنظومات الغذائية السلام والآثار الإيجابية المرتبطة به على توفير أغذية مأمونة ومغذية للمدنيين. وفي ذلك الصدد، نواصل حث المجتمع الدولي على تنفيذ سلسلة من التدابير الطارئة والسعي في الوقت نفسه إلى ضخ استثمارات في التنمية طويلة الأجل لكسر حلقة الجوع والنزاع المفرغة. ونود على وجه التحديد أن نتناول بعض المجالات ذات الأولوية للعمل العالمي فيما يتعلق بتدابير الطوارئ العالمية.

اللورد أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أنضم إلى مناقشة اليوم المفتوحة تحت قيادتكم، السيد الرئيس، وأشكركم وأشكر سويسرا، على عقد هذه المناقشة المهمة في هذه الفترة الهامة، وأنهو بإسهامكم وإسهام فخامة رئيس مالطة وفخامة رئيس موزامبيق. إن وجود قيادة على مستوى رؤساء الدول تدل أيضا على أهمية هذا الموضوع. كما تأثرت بشكل خاص بالإسهامات المحددة التي قدمها الوزير ديري، ممثل غانا، الذي عرض بدقة احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بما يمكن القيام به لتسوية النزاعات. وأنهو بالطبع بالأفكار القيمة التي قدمها لنا مقدمو الإحاطات ذوو الخبرات. فقد سلطت رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، الضوء على بعض الخطوات والتحديات العملية التي تواجهها وعلى مسؤولياتها فيما يتعلق بتنسيق الاستجابات مع الدول الأعضاء. وقدمت السيدة مونكايلار روي فريدي من أفريقيا، وهي قيمة للغاية، حيث نعتقد أن عوامل تغير المناخ هي إحدى النتائج الرئيسية، والتي بدورها تؤدي إلى النزاع.

ويرسم الأمين العام نفسه، عن حق، صورة قاتمة للنزاعات التي تستعر في جميع أنحاء العالم. فهناك حاليا أكثر من 20 نزاعا كبيرا متقدما تجتاح العالم، من جميع القارات - في ميانمار ومالي وأوكرانيا والسودان ونيجيريا وأفغانستان والصومال، على سبيل المثال لا الحصر. وكما سمعنا من الأمين العام غوتيريش، فإن أعداد المدنيين المتضررين الذين يعانون ويموتون من المرض وسوء التغذية والفقر أكبر من أولئك الذين يموتون بسبب العمليات العسكرية. وهذا ما يحدث في عام 2023 ويمكن تجنبه بالكامل. وكما سمعنا بالفعل، فإن تدمير البنية التحتية والرعاية الصحية والاقتصادات وإنتاج الأغذية يسبب معاناة لا توصف - وهي نقطة أوجزتها رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وفي هذا العام، يعاني ربع بليون شخص من أشد مستويات الجوع حدة بسبب النزاع. وبرفقة صاحبة السمو الملكي دوقة أدنبرة، رأيت ذلك مؤخرا، شأني شأن آخرين، عندما زرنا جمهورية الكونغو الديمقراطية. والكثير من أولئك الذين يعانون هم من النساء والفتيات. فالنساء هن

وكما نعلم، فإن الإجراءات القصيرة الأجل للاستجابة للأزمات ليست كافية. والاستثمار في التنمية طويلة الأجل أساسي لكسر الحلقة المفرغة للجوع والنزاع. وفي هذا الصدد، ومع التركيز على القارة الأفريقية، وهي متضررة بشدة من انعدام الأمن الغذائي والنزاعات، أود أن أدلي بثلاث نقاط موجزة.

أولا، يجب أن تركز إجراءاتنا على بناء القدرة على الصمود في الاقتصادات والمنظومات الغذائية. ويستدعي ذلك دعم المبادرات، بما في ذلك الموقف الأفريقي الموحد بشأن المنظومات الغذائية المستدامة؛ وثانيا، مواصلة تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإطار نتائجه؛ وثالثا، مرافق الأمن الغذائي الإقليمية، مثل احتياطي الأمن الغذائي الإقليمي التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ ورابعا، التنفيذ الفعال والكامل لمرفق خطة أفريقيا لإنتاج الأغذية في حالة الطوارئ بقيمة 1.5 بليون دولار التابع لبنك التنمية الأفريقي لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية والقدرة على الصمود في القارة.

ثانيا، إن دعم التنفيذ المعجل والكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أمر حاسم في تجنب اختلال سلسلة الإمدادات الغذائية في القارة الأفريقية، لا سيما بالنسبة للمناطق التي قد تعاني من ظروف الجفاف وتأثير الحالات الناجمة عن تغير المناخ التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أسباب النزاع.

ثالثا، ندعو إلى ضرورة إدماج أهداف بناء السلام في إنشاء منظومات غذائية قادرة على الصمود، على أن يكون ذلك مقترنا بإدماج أهداف الأمن الغذائي في برامج بناء السلام وأنشطته.

في الختام، أود أن نجدد التزامنا بالعمل على وجه الاستعجال وعلى نطاق واسع وبصورة متضافرة لتلبية الاحتياجات الملحة للأمن الغذائي والتغذية لملايين السكان الضعفاء في العالم، الذين تفاقم أوضاعهم بسبب النزاعات. ولنجدد أيضا التزامنا بتقديم المساعدة الإنسانية الفورية وبناء قدرة الفئات الأضعف على الصمود وتعزيز منظومات غذائية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة للجميع، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

ثانياً، يمكننا أن نستفيد بشكل أفضل من نظمنا للإنذار المبكر. وكما سمعنا بالفعل، فإن القرار 2417 (2018) هو نظامنا للإنذار بالجوع الناجم عن النزاعات، ويجب أن يكون الإبلاغ بموجبه أسرع بكثير. ويجب على مجلس الأمن أن يعمل بشكل أسرع بناءً على المعلومات التي يوفرها النظام من أجل إنقاذ الأرواح.

ثالثاً، يجب أن نكفل الاتساق والتنسيق بين مبادراتنا الدبلوماسية والإنسانية والإنمائية ومبادرات السلام. ففي نهاية المطاف، لا يمكننا تحقيق السلام إلا من خلال دبلوماسية فعالة ومستدامة. ولأننا نتمكن من تحقيق سلام مستدام بدون كفالة الدعم الإنساني من أجل ضمان سبل العيش المستدامة. والمملكة المتحدة، من جانبها، ثابتة في التزامها بدعم البلدان في التعافي من النزاع. وفي ذلك الصدد، سنستضيف في لندن الشهر المقبل مؤتمر تعافي أوكرانيا، والذي سيشرك أيضاً القطاع الخاص فيما يتعلق بإعادة الإعمار.

إن كلماتنا الحسنة النية يجب أن تتبعها إجراءات سريعة. يحتاج المدنيون العالقون في النزاع إلى الحماية الآن. إنهم بحاجة إلى الطعام الآن. إنهم بحاجة إلى خدمات أساسية، ليس غداً، بل اليوم. وهم بحاجة إلى إنجازها على الفور. وأكد للمجلس أن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بدعم أولئك الذين يواجهون الآثار الوحشية لتغير المناخ، كما سمعنا من السيدة مونكايل، والتي تسبب النزاع في أجزاء كثيرة من العالم. وقد رأينا ذلك بوضوح تام حول حوض بحيرة تشاد. وستتضمن المملكة المتحدة غداً إلى الولايات المتحدة وإيطاليا وقطر ومنظمة تنسيق الشؤون الإنسانية لتركيز الانتباه أيضاً على الأزمة في القرن الأفريقي. ويجب أن نجتمع التمويلات الإنسانية العاجلة لإنقاذ الأرواح الآن. وعلينا أيضاً أن نستثمر في حلول طويلة الأجل لبناء القدرة على الصمود من أجل المستقبل، كما سمعنا مرة أخرى اليوم من عدد من الممثلين، بما في ذلك، وهو الأهم، من جميع أنحاء أفريقيا.

ولكننا في نهاية المطاف، معاً، بصفتنا الأمم المتحدة، لدينا الأدوات والوسائل المتاحة لنا لمنع نشوب النزاعات وإنهائها اليوم، واستعادة الاستقرار، وتحقيق المساءلة والعدالة، وإعادة الأمل إلى

اللواتي يملن إلى تناول الطعام أخيراً وتناول كميات أقل، أو ينتهي بهن الأمر إلى عدم تناول الطعام على الإطلاق. وفي حالات النزاع، تتعرض النساء والفتيات بشكل مأساوي لمستويات عالية من العنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي البغيض. وبصفتي الممثل الخاص للمملكة المتحدة المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع، أؤكد للمجلس أنني لن أقبله أبداً كنتيجة حتمية للحرب، ولا ينبغي لأحد أن يقبله. وبالعامل مع شركائنا وأصدقائنا، سنواصل دعم الناجيات من العنف الجنسي ومساعدتهن على تأمين العدالة وإعادة بناء حياتهن.

لقد تسبب غزو السيد بوتين الواسع النطاق لأوكرانيا أيضاً في عواقب أخرى، مثل التضخم ونقص الغذاء، كما سمعنا للتو من وزير الداخلية في غانا. وكان لذلك تأثير على الأمن الغذائي يتجاوز بكثير قارة أوروبا. ولذلك، نحث روسيا مرة أخرى على إنهاء احتلالها وتمكين الصادرات الأوكرانية المنقذة للحياة من الاستمرار في المستقبل. ومبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب جزء هام من ذلك، ويجب أن تستمر.

وهناك ثلاثة مجالات تعتقد المملكة المتحدة أنه ينبغي إعطاؤها الأولوية. أولاً، يجب أن نعمل المزيد لتحسين الامتثال للقانون الدولي الإنساني. ويجب أن نعمل المزيد بشكل جماعي لإظهار أن عدم الامتثال هو خطأ أحمر. ويجب محاسبة أطراف النزاع. ونرحب بالمبادرات المتخذة في بلدان مثل الصومال، حيث تظهر الحكومة قيادة حقيقية بتعزيز التركيز على حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار والتخطيط لتدريب قواتها في مجال القانون الإنساني قبل نشرها. وحتى في السودان، حيث لدينا شواغل هائلة وخطيرة، نرحب بحقيقة أن أطراف النزاع تعترف بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وتلتزم بالسماح بالمساعدة الإنسانية وتيسيرها. وتقدم المملكة المتحدة تقاريرها طوعاً عن امتثالها للقانون الإنساني، ويشجعنا أن نرى دولاً أخرى كثيرة تفعل الشيء نفسه. وللتصدي للجوع الناجم عن النزاعات، نحتاج أيضاً إلى تركيز أكبر على الجوانب ذات الصلة من القانون الدولي الإنساني. وفي ذلك الصدد، نقوم أيضاً بوضع دليل قانوني لتحقيق جزء من ذلك الهدف.

وبالطبع، كان للحرب أيضا تأثير مدمر على الفئات السكانية الضعيفة في بلدان بعيدة عن أوكرانيا. ودُفِع ملايين آخرون من الناس إلى انعدام الأمن الغذائي نتيجة لذلك النزاع. لماذا؟ لأن روسيا استخدمت الغذاء كسلاح حرب في أوكرانيا. وعلى مدى شهور وشهور، مُنعت الحبوب الأوكرانية من مغادرة البحر الأسود. إنها الحبوب التي يعتمد عليها العديد من البلدان، وخاصة في أفريقيا والشرق الأوسط. وهذا ما يجعل مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ترتيبا بالغ الأهمية - ترتيبا بمثابة منارة أمل للعالم.

في العام الماضي، يسرت مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب التصدير الآمن لأكثر من 15 مليون طن من المواد الغذائية، بما في ذلك القمح. وقد استخدمت تلك المواد الغذائية في العمليات الإنسانية في أفغانستان وإثيوبيا والصومال واليمن. ويجب أن نكفل استمرار تدفق هذه المعونة المنقذة للحياة إلى المحتاجين، بمن فيهم النساء والفتيات وكبار السن والمعوقون وغيرهم من الفئات المهمشة التي تتأثر بشكل غير متناسب بانعدام الأمن الغذائي. وأود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام على جهوده لإبقاء هذه القناة مفتوحة.

يخبرنا أيضا تقرير حماية المدنيين بالقصة القاتمة لأولئك الذين أُجبروا على ترك منازلهم، غير متأكدين متى سيعودون إليها، أو ما إذا كانوا سيتمكنون من العودة إليها. لقد نزح أكثر من 100 مليون شخص قسرا نتيجة للنزاع والعنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات. وتواجه بوركينا فاسو والصومال وبورما وأوكرانيا بعضا من أسرع أزمات النزوح تزايدا. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يمكن أن يؤدي القتال في السودان إلى تشريد مليون شخص آخر.

في نهاية الأسبوع الماضي، أعلنت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة أن قوات الأمن السودانية وافقت مرة أخرى على وقف قصير الأجل لإطلاق النار وعلى ترتيب إنساني. ونحض كلا الطرفين على الوفاء بالتزاماتهما بموجب وقف إطلاق النار لمدة سبعة أيام، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق. ويجب ضمان

المدنيين، وإعادة المدنيين لحياتهم السابقة. ومن واجبنا الأخلاقي أن نفعل ذلك تماما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية والعضو في حكومة الرئيس بايدن.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر سويسرا بصفة خاصة على جعل المسألة الملحة المتمثلة في انعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات محورا لرئاستها. كما أنها أولوية كبيرة جدا لحكومة الولايات المتحدة. وأشكر الأمين العام غوتيريش على حضوره معنا اليوم وعلى تقريره الرصين المقدم إلى المجلس. وأود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديري للرئيسة سولياريش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة عائشو مونكايل، رئيسة شبكة المنظمات التي تقودها نساء في حوض بحيرة تشاد، على حضورهما معنا اليوم. وأرحب بالعديد من رؤساء الدول والوزراء في هذه القاعة. إن حضورهم يعكس أهمية المسألة بالنسبة لنا جميعا.

وترسم الإحاطة المقدمة اليوم صورة قاتمة للحياة بالنسبة للكثيرين جدا في جميع أنحاء العالم - عالم لا يزال المدنيين يتحملون فيه عبء النزاع. في وقت سابق من هذا الشهر، قرأت التقرير السنوي لهذا العام عن حماية المدنيين (S/2023/345). إنه تذكير مفرح بالمسؤولية الهائلة التي يتحملها المجلس عن حماية المعرضين للأذى. في عام 2022، سجلت الأمم المتحدة ما يقرب من 17 000 حالة وفاة بين المدنيين في 12 نزاعا مسلحا، مما يمثل زيادة بنسبة 53 في المائة مقارنة بعام 2021. وبطبيعة الحال، سترتفع تلك الأرقام في عام 2023، بسبب الأوضاع في أوكرانيا والسودان. وفي أوكرانيا وحدها، سجلت الأمم المتحدة ما يقرب من 8 000 حالة وفاة بين المدنيين، على الرغم من أن العدد الفعلي أعلى من ذلك على الأرجح. هذه هي التكلفة البشرية للحرب العدوانية والوحشية وبدون سابق استقزاز التي شنتها روسيا في أوكرانيا، ويجب ألا يتبدل إحساسنا أبدا إزاء العنف العبيث الذي تسبب فيه رجل واحد، وهو الرئيس بوتين.

الوصول إليهم. وفي كثير من الأحيان، تتعمد الأطراف المتحاربة منع وصول المساعدات الإنسانية، وفي كثير من الأحيان يتم استهداف الأشخاص الذين يكرسون حياتهم لإنقاذ الآخرين. وفي العام الماضي، قتل أكثر من 250 من العاملين في المجال الإنساني والرعاية الصحية. وأصيب كثيرون آخرون بجروح أو وقع اعتداء عليهم أو اختطفوا. ويستمر اختطاف العاملين في المجال الطبي في مختلف مناطق النزاعات. إن استهداف العاملين في مجال المعونة انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي وتجب إدانته إدانة قاطعة وعالمية.

يجب أن نعمل مع المزيد لحماية المدنيين الذين يواجهون صراعات مسلحة. ويجب أن نشجع الأطراف الفاعلة الإقليمية على زيادة مشاركتها في جهود بناء السلام. ويجب أن نبني على عمل القرارين 2417 (2018) و 2573 (2021) وأن نحاسب أولئك الذين ينتهكون القانون الإنساني الدولي. يجب أن نرى إنسانيتنا المشتركة متجسدة في الذين يعانون. فلنعمل كل ما في وسعنا للتخفيف من تلك المعاناة، وتأمين مستقبل أكثر سلماً وعدلاً للجميع.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ألان بيرسيه، رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري ورئيس مجلس الأمن على عقد هذه المناقشة. وأنه بحضور رؤساء الدول والحكومات فضلاً عن وزراء الخارجية وغيرهم من الممثلين الرفيعة المستوى. أشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، ورئيسة شبكة المنظمات التي تقودها النساء في حوض بحيرة تشاد، السيدة عائشة مونكايللا، على إحاطاتهم الإعلامية.

أؤيد البيان الذي سيديلي به ممثل أيرلندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء العمل المعنية بالنزاع والجوع، التي تتشرف إكوادور بالمشاركة في رئاستها.

في عام آخر، سنحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف. وهل هناك طريقة أفضل للقيام بذلك من تكثيف الجهود لحماية المدنيين في جميع أنحاء العالم الآن؟ للأسف، يُظهر

المرور الآمن لعمال الإغاثة. ومن المحزن أن أحيط علماً بأنه منذ بدء هذه الحرب قُتل عبثاً ما لا يقل عن ستة من العاملين في المجال الإنساني. ويجب على أطراف الصراع أن تزيل العقبات البيروقراطية في السودان التي تؤخر وصول المعونة، ويجب التعجيل بوصول شحنات مواد المساعدة الإنسانية إلى بورتسودان والاستجابة لاحتياجات الأمم المتحدة. فما من مخاطر أكبر من تلك.

قبل خمس سنوات، استجابة لتزايد مستويات الجوع الناجم عن الصراعات، اتخذ المجلس بالإجماع القرار 2417 (2018). ونتيجة لذلك القرار، نتلقى الآن تقارير عن حالات يتسبب فيها الصراع في انعدام الأمن الغذائي الحاد أو المجاعة. ولكن فلنكن واضحين، نحن لا نحصل على كل المعلومات التي نحتاجها. فالمذكرات البيضاء التي يتلقاها المجلس غير منتظمة. في كثير من الأحيان حيث يتم تأخيرها. والآن، أكثر من أي وقت مضى، أصبح في غاية الأهمية أن نتلقى المذكرات البيضاء من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مرتين في السنة. يجب أن تكون هناك دورة إبلاغ منتظمة. ومن شأن ذلك أن يجرّد المسألة من الطابع السياسي ويكفل حصولنا على معلومات في الوقت المناسب للبت فيها. ويجب أن يكون الصراع والجوع على رأس جدول أعمال المجلس. ولهذا السبب، عندما بدأت هذا العمل قبل عامين، جعلت تلك المسألة أول حدث لبصمة بلدي في مجلس الأمن (S/2021/250). وبعد مرور عام، وبعد غزو روسيا لأوكرانيا، عقدنا مناقشة مفتوحة بشأن الصراع والجوع خلال رئاستنا في أيار/مايو 2022 (S/PV.9042). ويجب علينا جميعاً أن نفعل المزيد للقضاء على الجوع وإنقاذ الأرواح.

لا تزال الولايات المتحدة، من جانبها، أكبر مانح لبرنامج الأغذية العالمي، حيث تقدم أكثر من نصف جميع المساهمات. أتطلع غداً إلى الانضمام إلى مؤتمر القرن الأفريقي 2023 لتسليط مزيد من الضوء على الوضع المتردي في القرن الأفريقي.

وفي الوقت نفسه، يجب علينا جميعاً أن نعترف بأن أي قدر من المعونة لن يلبى احتياجات أشد الفئات ضعفاً في العالم، إن تعذر

ثمانينيات القرن العشرين. ومع ذلك، فقد أدى الدمار البيئي والآن تغير المناخ إلى تآكل قدرتها على إنتاج الغذاء.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك عنف العصابات التي فرضت سيطرتها على المناطق ذات الأهمية الأساسية للإنتاج الزراعي في وادي أرتيبونيت، المعروف بكونه سلة خبز هايتي. ويعطل منع عبور شاحنات الطعام وجمع الضرائب وسرقة البضائع أسواق المدينة، وكذلك التحرش واغتصاب النساء العاملات في بيع وتوريد الطعام.

وفي ضوء أن 4,9 ملايين هايتي - أي نصف سكانها - يعيشون في ظروف من انعدام الأمن الغذائي الحاد ومعظمهم لا يحصلون على الخدمات الأساسية، فإن التداعيات في هايتي وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستكون غير مسبوقه، بما في ذلك من حيث أعداد النازحين وغير ذلك من ظروف التنقل المحفوفة بالمخاطر إذا لم يقرر مجلس الأمن تأييد إرسال قوة متخصصة لدعم الشرطة الوطنية الهايتية بغض النظر عن البلد الذي يقودها وبغض النظر عما إذا كانت ستفقد من دون الأمم المتحدة أو في شكل بعثة لحفظ السلام.

وكما ورد في التقرير السنوي للأمين العام عن حماية المدنيين (S/2023/345)، فإن عدد النازحين قسرا نتيجة للنزاع وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان يربو على 100 مليون شخص، بمن فيهم النازحون من السودان وميانمار واليمن وسورية وإثيوبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو، ومؤخرا أوكرانيا، على سبيل المثال لا الحصر. وأكرر التأكيد على واجب جميع الأطراف المتمثل في عدم إعاقة الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، ولا سيما رعاية الصحة النفسية، وحمايتها وتوفير إمكانية الحصول عليها.

وتتيح جلسة اليوم فرصة للوفود وللمجلس الأمن نفسه للإعراب عن التأييد لجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، بهدف تحسين المبادرة وتوسيع نطاقها وتجديدها تلقائيا وكفالة تنفيذها دون عوائق طوال فترة النزاع.

وتؤكد إكوادور من جديد التزامها بمواصلة دعم جهود الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني لتعزيز التنفيذ

عام 2022 وحتى الآن الانحدار بدلا من الصعود. ولكن يمكن عكس مسار ذلك الاتجاه، وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية ودور رئيسيين في تلك الجهود.

وبالمثل، ما هي أفضل طريقة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لاتخاذ القرار 2417 (2018)، بشأن النزاع والجوع، من تعزيز تنفيذ هذا القرار؟ إن وجود أكثر من 250 مليون شخص يعانون من الجوع الشديد اعتبارا من عام 2022 في ما يقرب من 60 دولة، أي حوالي ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يجعل من الأساسي التركيز على الأمن الغذائي.

تتطوي معظم هذه الحالات على سيناريوهات للآزمات والعنف المسلح، وهذا دليل على الصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي. لذلك، نكرر التزام جميع الأطراف ببذل كل جهد ممكن لضمان الأداء السليم للنظم والأسواق الغذائية، وحماية أصول إنتاج الأغذية وتخزينها وتوزيعها، فضلا عن حماية إمدادات المياه.

ويجب على المجلس أن ينفذ القرار 2573 (2021) ويكفل الامتثال له، وهو قرار يتعلق بحماية السلع الأساسية، وشارك بلدي في تقديمه في عام 2021. كذلك نؤكد مجددا حظر مهاجمة السلع والمحاصيل الزراعية أو تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الفائدة. وندين ممارسة تجويع السكان بوصفها أسلوبا من أساليب الحرب، فضلا عن ممارسة عرقلة عمل مقدمي المساعدة الإنسانية أو مهاجمتهم.

خلال المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انعقد في كيتو في الفترة من 28 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2022، حذر المدير العام للمنظمة من زيادة الجوع وانعدام الأمن الغذائي في منطقتي.

وهذا يقودني إلى مسألة تتطلب من المجلس والأمم المتحدة بذل المزيد من الجهود، كما هو الحال بالنسبة لهايتي، التي ذكرها الرئيس والممثلون الآخرون بالفعل هذا الصباح. حتى وقت قريب نسبيا، كانت هايتي مكتفية ذاتيا من حيث الغذاء بل صدرت كميات كبيرة من الفواكه والخضروات والبروتينات إلى جزر البحر الكاريبي الأخرى حتى

يتجلى استمرار وحجم الهجمات ضد المدنيين في النزاعات المسلحة في تعدد الحروب المعاصرة التي أصبحت غير متناظرة وحضرية، مما يجعل من الصعب جمع البيانات عن عدد القتلى والجرحى من المدنيين، الذين كثيرا ما يقعون في شرك العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة وردة فعل الجيوش الوطنية. والمدنيون هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات التي تتزايد باستمرار في مناطق مختلفة من العالم، ولا سيما في أفريقيا.

وفي منطقة الساحل وفي منطقة البحيرات الكبرى وفي القرن الأفريقي، تثير الأرقام الواردة من المعايير التي تقيس أداء الأمن أثناء النزاع القلق. وقد سجل الأمين العام أنطونيو غوتيريش في تقريره السنوي لعام 2018 (S/2019/373) مقتل أو إصابة 22 800 من المدنيين، استنادا إلى أرقام من ستة بلدان في حالة حرب، وهي أفغانستان والعراق ومالي والصومال وجنوب السودان واليمن، بينما أشار إلى أن هذه الأرقام كانت بالتأكيد أقل من العدد الفعلي للقتلى والجرحى المدنيين. واليوم، تحطمت تلك الأرقام تماما بسبب الطابع المزمع للنزاعات العديدة ونشوب أزمات فتاكة جديدة، تُستخدم فيها الأجهزة المتفجرة في المناطق الحضرية والريفية ويشكل المدنيون معظم ضحاياها. ويشير أحدث تقرير للأمين العام (S/2023/345) إلى زيادة بنسبة 53 في المائة في عام 2022 مقارنة بالعام السابق؛ في حين قدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في العام الماضي أن 306 000 مدني قُتلوا خلال 10 سنوات من النزاع في سورية.

وتتكرر هذه الحقيقة المؤلمة في ساحات القتال دون أن تحد ولو حتى بصورة ضئيلة من استخدام القصف الجوي أو الأجهزة المتفجرة، التي تُعرف آثارها العشوائية والمدمرة ويخشاه الجميع، وعلى الرغم من وضوح أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 التي تحمي المدنيين أثناء النزاعات أو في الأراضي المحتلة.

وفي منطقة الساحل، تستهدف معظم الهجمات الإرهابية المدنيين. ولدى الإرهابيين استراتيجيتان قاسيتان ومخزيتان: فهم يجوعون المدنيين ويهاجمون المدارس. وتستخدم الجماعات المسلحة

الفعال للقانون الدولي الإنساني وتخفيف الأثر والمعاناة اللذين تسببهما النزاعات. ونؤيد أيضا دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي. وسنواصل الدفاع في المجلس عن القرارات التي يكون من الضروري اتخاذها، مثل وصول المساعدات الإنسانية إلى المعابر الحدودية وداخل البلدان التي تشهد نزاعات، فضلا عن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الجهود الإنسانية.

ونشدد على دور صغار منتجي الأغذية باعتبارهم العمود الفقري الذي تقوم عليه المنظومات الغذائية وندعو إلى تجنب القيود التجارية والإفراج عن احتياطات غذائية استراتيجية للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي.

يموت شخص واحد على الأقل كل خمس ثوان من الجوع الحاد. وهو ما يعني موت قرابة 100 شخص منذ أن بدأت إلقاء خطابي، وسيلقى أكثر من 5 000 شخص حتفهم بنهاية مناقشة اليوم. ويعيش معظم هؤلاء في سياق حالات عنف ونزاع مسلح.

ولذلك، لا بد لي من التذكير بأن المسؤولية التي أسندتها ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن عن التصرف باسم الدول الأعضاء في المنظمة لها ما يبررها في المادة 1-24 من الميثاق بهدف وحيد، هو ضمان أن "يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعا وفعالاً". ولذلك، فلنزز جهود المجلس للتغلب على التحديات التي نناقشها اليوم باتخاذ إجراءات ملموسة وفعالة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أهني سويسرا على مبادرتها بعقد هذه المناقشة المهمة وأنقل إليكم تحيات فخامة السيد علي بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون. وأرحب بمشاركة رئيس جمهورية موزامبيق ورئيس جمهورية مالطة في هذه الجلسة المهمة. وأشكر الأمين العام على تقييمه لحالة المدنيين في جميع أنحاء العالم. وأود أيضا أن أشكر رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر على التزامها المثالي، في إطار ولاية اللجنة، بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وأود أيضا أن أشكر السيدة عائشتو مونكايلا على إحاطتها النيرة.

إن النظام العام الدولي يتعرض لضغوط لم يسبق لها مثيل حيث يقف على الطرف الآخر طيف من إعلانات المبادئ والقرارات وانتشار الجهات الفاعلة التي تدعي أنها تشارك في أنشطة حماية المدنيين. ومن الواضح البطء في ترجمة الكلمات الطيبة والنوايا الحسنة في مثل هذا المحفل إلى حقائق ملموسة في الميدان، بينما تكمن الحقيقة في أنه يتعرض الرجال والنساء والأطفال للقتل أو الاغتصاب ويجبرون على الفرار من ديارهم ويتخلون عن جميع ممتلكاتهم ويعيشون في حالة من الخوف الدائم في أجزاء كثيرة من العالم. كما تتعرض المستشفيات للقصف ويتعرض العاملون في المجال الصحي للهجوم.

وإلى جانب استهداف المدنيين عمداً، يتعرض السكان خلال الحروب للاختفاء القسري وتعذيب الآلاف من أسرى الحرب أو احتجازهم في ظروف غير إنسانية. لقد بلغ عدد الأشخاص المفقودين في عام 2022 مستوى مخيفاً يقدر بنحو 29 000 وفقاً للجنة الدولية للصليب الأحمر. عليه يجب تعزيز الآليات الدولية ودون الإقليمية ذات الصلة مرة أخرى.

لقد تعهد مجلس الأمن بعدة التزامات هامة لحماية المدنيين في حالات النزاع المسلح عن طريق قراراته ذات الصلة بما في ذلك القرار 2417 (2018). ويجب أن نكفل الامتثال الصارم لهذه الالتزامات التي تشمل زيادة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المدنيين المحتاجين إلى المساعدة وتحسين سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني، وتحسين التدابير الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأمنية للاجئين والمشردين داخليا، وضمان التلبية التامة للاحتياجات الخاصة للأطفال في النزاعات المسلحة فيما يتعلق بالحماية والمساعدة، مع كفاءة التلبية التامة لاحتياجات المرأة الخاصة إلى الحماية والمساعدة في حالات النزاع المسلح، ومعالجة الثغرات في نهج أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين، والتصدي لأثر الأسلحة الصغيرة والألغام المضادة للأفراد ومخلفات الحرب غير المنفجرة على المدنيين، ومكافحة الإفلات من العقاب، ووضع المزيد من التدابير لتعزيز مساءلة الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة من غير الدول،

الهجمات على أسباب المعيشة كسلاح من أسلحة الحرب، إذ تسرق وتدمر ممتلكات القرويين وتحرق منازلهم وتنهب محاصيلهم وإمداداتهم الغذائية بهدف معزل، هو إحداث نقص في الأغذية من أجل إخضاع السكان وتأمين الموارد لتمويل أنشطتها الإجرامية.

وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُقتل الأطفال ويُشوهون عندما لا يُجندون قسراً في الجماعات المسلحة. وتُدمر المدارس والمستشفيات أو تُهجر لأن القتال المميت يشرد ملايين الأشخاص داخل بلادهم أو في جميع أنحاء المنطقة.

وأدى التفاعل بين النزاع والجوع إلى عودة خطر المجاعة للظهور في العديد من المناطق، مما أدى إلى زيادة هائلة في عدد الأشخاص الذين يواجهون مستويات لا يمكن تحملها من انعدام الأمن الغذائي. ومن الضروري أن يحشد المجتمع الدولي جهوده لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية لمعالجة المشكلة بشكل شامل من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع التي تعطل المنظومات الغذائية والأسواق وتديم حلقة الجوع المفرغة.

ويجب على المقاتلين في كل نزاع أن يغيروا اختيارهم للأسلحة والتكتيكات وأن يمتنعوا عن عرقلة المساعدة الإنسانية، وفقاً لاتفاقيات جنيف.

يجب على الدول اتخاذ خطوات ملموسة لحماية العاملين في المجال الطبي، بما في ذلك التأكد من احترام قواعد الاشتباك العسكري للقانون الدولي الإنساني. ومن المهم عدم تسييس المساعدة الإنسانية مطلقاً مع كفاءة التزام جميع الأطراف بما فيها الجماعات المسلحة تحقيقاً لهذه الغاية. كما يعد بناء الثقة عن طريق الحوار وسيلة فعالة لتحقيقها وإنهاء عدم الثقة في العاملين في المجال الإنساني.

في مواجهة التراجع الكبير في احترام المتحاربين للقانون الإنساني، يجب على الدول تحسين التدريب وتحديث السياسات لمنع إلحاق الأذى بالمدنيين واعتماد رصد أفضل للضحايا فضلاً عن التحقيق في الحوادث ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. ويجب أن تكون المساءلة عن الانتهاكات منظمة وعالمية.

المتخذة نيابة عنهم. ويجب أن تكون المرأة في صميم استراتيجيات مكافحة الجوع في حالات النزاع، سواء في إدارة المخزونات الغذائية أو توزيعها أو في مرحلة إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

ويجب أن تظل ترجمة هذه الكلمات والالتزامات إلى أفعال ملموسة وفعالة بمثابة التحدي المستمر الذي نواجهه حيثما تتعرض تطلعات السكان المدنيين إلى العيش في أمان وكرامة للخطر.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالفرنسية): تشيد ألبانيا بسويسرا وبكم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم التي تركز على النزاع والجوع والتحديات الهائلة المتعلقة بحماية المدنيين. أشكر الأمين العام على ملاحظاته وأرحب بتقريره الهام عن حماية المدنيين (S/2023/345). كما أشكر السيدة سبولياريتش إيغر والسيدة مونكابلا على إحاطتهما وتوصياتهما بشأن كيفية الاستخدام الأفضل للأدوات المتاحة لحماية المدنيين والعمل الإنساني.

(تكلم بالإنكليزية)

في جميع النزاعات والحالات التي تتعرض فيها الأرواح للخطر يدفع المدنيون الثمن. إن في النزاعات الجديدة أو تلك التي طال أمدها علاوة على اندلاع العنف في أي مكان تذكيرا مؤسفا بعدم إحراز تقدم ملموس في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بحماية في حالات النزاع المسلح. وفي جميع الأوقات تتحمل أشد الفئات ضعفا - النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات - وطأة القرارات المروعة التي يتخذها أفراد أقوياء بالغون في تجاهل تام للحياة والحقوق والقوانين والكرامة الإنسانية.

هذا ما يحدث كل يوم في أوكرانيا وتترتب عنه عواقب وخيمة على السكان المدنيين، بما في ذلك وفاة المدنيين وتدمير البنية التحتية الحيوية والتشريد الجماعي للسكان على النحو الموثق على نطاق واسع، بما في ذلك من قبل الأمم المتحدة. وهذا ما يحدث حاليا في السودان حيث تحاصر مجتمعات بأكملها في تبادل لإطلاق النار بينما تتضاءل أمامها خيارات اللجوء إلى ملاذات آمنة. بالمثل في أماكن أخرى أيضا - في منطقة الساحل واليمن وميانمار وهاتي -

علاوة على كفالة توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات السكان الضعفاء في حالات الطوارئ المنسية.

إلى جانب هذه الالتزامات الهامة، يجب على المجتمع الدولي أن يؤكد باستمرار التزامه بمبادئ القانون الدولي القائمة على العدالة والحل السلمي للنزاعات واحترام كرامة الإنسان. ويجب أن ن فكر باستمرار في كيفية توفير حماية أفضل للسكان المدنيين الضعفاء في ذروة الأزمات أو في أعقابها مباشرة، بينما نعمل بشكل حاسم لحماية المدنيين في حالات النزاع المسلحة. كما أن بوسع الجهات الفاعلة الحكومية اتخاذ الإجراءات اللازمة بإزالة الحواجز الإدارية التي تعوق العمل الإنساني. في هذا الصدد، تضطلع المنظمات الإقليمية بدور هام في الجهود الرامية إلى تعزيز حماية المدنيين.

ومن بين العوامل التي تعرض المدنيين للخطر في حالات الأزمات ظاهرة انتشار الجماعات المسلحة من غير الدول. وعندما تتورط الجهات الفاعلة المسلحة في الجريمة أو أعمال قطع الطرق فلن يسهل تذكرها بالتزامها بحماية المدنيين. وهناك أيضا عامل التطوير المستمر لوسائل وأساليب الحرب الذي يقترن أحيانا بتجاهل تام لحماية المدنيين. ويجب أن نعمل على ضمان أن يظل احترام القانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلح في صميم ولايتنا ومهمتنا، كما تدل على ذلك طريقة عملنا لأجل حماية ضحايا النزاعات المسلحة ومساعدتهم.

في الوقت نفسه، يجب أن نمنع نشوب النزاعات أكثر من أي وقت مضى بمعالجة أسبابها الجذرية. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة التركيز على حماية المدنيين بأن تظل أنشطة الحماية في صميم ولاياتها لحفظ السلام وتحسين حماية فئات معينة من الناس بمن فيها النساء والأطفال واللاجئون والمشردون داخليا. في الوقت نفسه، يجب أن تحظى المنظمات الإنسانية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون الذي تحتاجه لمواصلة أنشطتها لحماية المدنيين في إطار ولايتها ومهاراتها استنادا إلى نهج محايد ومستقل. وفي جميع الحالات، يتحتم وضع الرجال والنساء والأطفال المحتاجين إلى الحماية في صميم الإجراءات

الموت والدمار وفقدان التعليم، الأمر الذي تترتب عليه عواقب سلبية طويلة الأجل على مجتمعات بأكملها. وهذا أمر لا يحتمل.

قبل سبع سنوات، طالب القرار 2286 (2016) بوضع حد للإفلات من العقاب على الهجمات على مرافق الرعاية الصحية. وهو ما لا ينفذ. في أوكرانيا وحدها، تم الإبلاغ عن أكثر من 800 هجوم على المستشفيات والعاملين في المجال الصحي والبنية التحتية الطبية الأخرى منذ بداية الغزو الروسي. ووقع ما يقرب من 70 في المائة من جميع الهجمات على مرافق الرعاية الصحية في العالم في عام 2022 - بواقع 763 هجوماً من أصل 149-1 في ذلك البلد وحده. وحتى في الحالات حيث لا توجد حرب، فإن الهجمات الإلكترونية ضد مرافق الرعاية الصحية، التي تتزايد، من شأنها أن تعطل الخدمات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة في كثير من الأحيان. لا بد لنا أن نقوم بعمل أفضل.

كان القرار 2417 (2018) خطوة بارزة في الاعتراف بتقاطعات النزاع والجوع، وأدان استخدام انعدام الأمن الغذائي والمجاعة كأسلوب للحرب. ووفقاً لتقرير الأمين العام، واجه أكثر من ربع بليون شخص الجوع الحاد في 58 بلداً وإقليماً في عام 2022. وهذا يمثل ما يقرب من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الحروب دائماً عنيفة وضارة، لكن تدمير الموارد يمكن أن يلحق ضرراً فظيماً أيضاً. إن نهب الإمدادات الغذائية والتدمير المتعمد للمزارع والماشية وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية يمكن أن تكون له عواقب وخيمة مستمرة على الملايين من الناس. وعندما تتعطل الأنشطة الاقتصادية بشدة، تتعرض وسائل بقاء السكان كافة للخطر. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي أو الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية أو النقص المفاجئ في توفرها إلى حدوث اضطرابات. نحن جميعاً على دراية بالمشقة التي كابدهاها في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في العالم النامي، بعد بداية الحرب الروسية في أوكرانيا إلى أن جلبت مبادرة حبوب البحر الأسود الإغاثة. لم تكن حماية المدنيين أبداً مسألة سهلة، ولا يوجد حل سريع. وأفضل الطرق وأكثرها أماناً لحماية المدنيين هي وقف الحروب وإنهاء

لا تزال النزاعات المستمرة وعدم الاستقرار يحصدان أرواح السكان الأبرياء ويهددان رفاه الملايين من الناس. إن تشرذم الأطراف الفاعلة وانتشارها، كما نرى في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وخصخصة بقوات عسكرية خاصة واستخدام المرتزقة، بات أمراً واقعاً في العديد من مناطق النزاع الأفريقية، فضلاً عن توافر الأسلحة على نطاق واسع واستمرار تجاهل القانون الدولي، لا تؤدي جميعاً إلا إلى تفاقم التحديات الهائلة لحماية المدنيين.

لقد أحرز مجلس الأمن تقدماً كبيراً في الإطار المعياري لحماية المدنيين والمجال الإنساني من خلال عدة قرارات وولايات هامة. إن هذه إنجازات هامة حقاً، ولكن هذه الوثائق شأنها شأن أي وثيقة أخرى ليست سوى طيات من الورق إذا لم تنفذ. وننقد هذه القرارات والولايات والالتزامات الأخرى قيمتها عندما يستخدم عضو دائم في مجلس الأمن القذائف والمركبات الانتحارية المسيرة من دون طيار لضرب المناطق السكنية وتدمير المدارس وتسوية رياض الأطفال بالأرض وهدم منشآت الطاقة، في إفلات من العقاب في وضوح النهار ولمدة 16 شهراً مستمرة. وبالتالي ليس من السهل الحديث عن حماية المدنيين، ناهيك عن ضمانها، عندما يستهدف المدنيون عمداً بغية ترويعهم أملاً في إجبارهم على الاستسلام أو الخضوع. كما تنتفي حماية للمدنيين عندما يقتل ملايين الأطفال من ديارهم أو يشردون بسبب حروب عبثية أو الأسوأ من ذلك، عند ترحيل الآلاف منهم قسراً والتخلي عنهم بهدف تبيّهم في بلد آخر.

إن وجود قوانين لا تحترم وقرارات لا تنفذ وولايات لا وجود لها إلا على الورق أمر ضار تماماً. فهذا يقوض الثقة في تعددية الأطراف والجهود المشتركة ويؤدي إلى فقدان الشرعية والفعالية. وقد رحبنا باعتماد القرار 2601 (2021) ونشيد بجميع الدول التي أيدت إعلان المدارس الآمنة. يجب أن تكون المدارس مكاناً آمناً للأطفال والشباب للتعلم والازدهار. لكن المدارس تدمر بشكل ممنهج في النزاعات، والمسؤولون عنها يعرفون جيداً ما يفعلونه ويسعون إليه، لأن الاعتداءات على المؤسسات التعليمية واستخدامها العسكري تؤدي إلى

والإصابات المسجلة في الصومال، فضلا عن الزيادة المتوقعة في الخسائر في صفوف المدنيين في السودان.

وفي النزاعات المسلحة، ليست الهجمات على المدنيين ورفاههم هي المسألة الوحيدة. ويجب احترام كرامة البشر، كما يجب التصدي بشكل كامل لندرة الغذاء والماء، فضلا عن إعاقة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية.

ويرتبط انعدام الأمن الغذائي والنزاع المسلح ارتباطا وثيقا وغالبا ما يثيران شواغل تتعلق بالأمن البشري. ويشير التقرير العالمي الأخير عن الأزمات الغذائية لعام 2023 إلى أن ما يقرب من ثلث البلدان التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد قد انجرفت إلى الكارثة بسبب النزاعات. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما أدى انعدام الأمن الغذائي في النزاعات إلى سوء تغذية الأطفال، الذي يمكن أن يهدد الحياة ويعوق النمو في المستقبل بشكل خطير - حتى لو بقي الأطفال على قيد الحياة. ويعالج القراران 2417 (2018) و 2573 (2021) تلك المسائل بصورة شاملة، وتدعو اليابان جميع الأطراف المعنية إلى الامتنال لهذين الصكين.

وما فتئت اليابان تقدم المساعدة من خلال الوكالات الإنسانية للتصدي لذلك التحدي للأمن البشري، بما في ذلك في أفغانستان والصومال وإثيوبيا واليمن. وقد ساهمنا مؤخرا بمبلغ 8 ملايين دولار لبرنامج الأغذية العالمي للمساعدة الغذائية الطارئة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يضم أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد - التصنيف المتكامل للمراحل بدرجة 3 أو أكثر - في العالم.

ونلاحظ أيضا التداعيات السلبية للحرب ضد أوكرانيا، التي أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي العالمي. ولذلك، تود اليابان أن ترحب بتمديد مبادرة حبوب البحر الأسود في هذا الإطار. ونشيد بجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة وحكومة تركيا وتطلع إلى التنفيذ المطرد للمبادرة.

وضمان الأمن البشري يعني الحفاظ على كرامة الناس، الأمر الذي سيؤدي إلى التنمية والسلام المستدام. ومن هذا المنطلق، فإن

الصراعات وكسر حلقات العنف. نحن بعيدون جدا عن ذلك، وحتى نصل إلى تلك النقطة، يجب أن نتأكد من أننا نبذل قصارى جهدنا لتنفيذ قراراتنا واحترام القانون. والأمر يتطلب قيادة وإرادة سياسية قوية وإجراءات متضافرة.

ولا يمكننا أن نكتفي بتكرار النداءات لجميع الأطراف في النزاعات المسلحة باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ولا حاجة بنا إلى أن نذكر الأطراف بالتزاماتها - فهي إلزامية. ويجب على المتحاربين الالتزام بالقوانين الإنسانية أو مواجهة العواقب. ولذلك، ينبغي أن نعمل المزيد. وفي رأينا، إذا أردنا إحداث أثر حقيقي في حماية المدنيين، يجب علينا فرض المساءلة وعدم التسامح مطلقا مع الإفلات من العقاب على الانتهاكات. إن عدم القيام بذلك لن يؤدي إلا إلى تشجيع الجناة على الاستمرار دون خوف من العواقب - لكن هذا أمر محذور.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على أفكارهم الثاقبة.

تشعر اليابان بقلق عميق إزاء الانتهاكات المتكررة للقانون الدولي الإنساني، على الرغم من عزم مجلس الأمن المتكرر على حماية المدنيين. وينبغي ألا يعاني المدنيون الأبرياء، ولا سيما السكان الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون والنازحون داخليا.

إن موت حتى مدني واحد في النزاع أمر لا يطاق. كان عدد القتلى المدنيين يتناقص لبضع سنوات حتى عام 2021، غير أن التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/345) يبين أن عدد الوفيات بين المدنيين في عام 2022 ارتفع بأكثر من 50 في المائة مقارنة بعام 2021، مع تسجيل ما يقرب من نصف الوفيات بين المدنيين في أوكرانيا. إن وفاة مدني واحد خسارة كبيرة جدا، ولكن من المحزن أن نعلم أن عدد القتلى كان سينخفض بالفعل لولا عدوان روسيا على أوكرانيا. ويساور اليابان القلق أيضا إزاء ارتفاع عدد الوفيات

في سورية واليمن الوضع مستقر، ولكن حتى هناك تظل الحالة الإنسانية صعبة، حيث لا يزال الناس يفتقرون إلى ما يكفي من الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والأدوية. فيما يتعلق بسورية، من الواضح، بما في ذلك من تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين (S/2023/345)، أن المشاكل الرئيسية هي عواقب التدخل غير القانوني في الشؤون الداخلية للبلد واحتلاله. وذلك نتيجة لما تُسمى بالضربات الجوية للتحالف الدولي والجماعات الإرهابية التي استشرت في الأراضي الخارجة عن سيطرة دمشق والتي هي مسؤولة عن معظم الجرائم التي تم ارتكابها. وفي الوقت نفسه استمرت معاناة السكان المدنيين في المناطق السورية التي تحتلها الولايات المتحدة والقوات الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك المعاناة الناتجة عن نهب موارد البلد الطبيعية. إن الوضع المروع في مخيمات الركبان والهول وروج في الأراضي التي تسيطر عليها الولايات المتحدة مستمر منذ سنوات. إننا نحث الأمين العام على مواصلة الرصد الوثيق لتلك الحالة المفزعة وبذل المزيد من الجهد لاسترعاء الانتباه الدولي إليها.

إن الحالة الإنسانية الخطيرة في سورية ناتجة إلى حد كبير عن مواصلة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لفرض جزاءات انفرادية غير قانونية على السوريين، مع ما لذلك من عواقب كارثية على السكان المدنيين. وكما يشير تقرير الأمين العام، لا تزال الجزاءات تؤثر سلباً على تقديم المساعدة الإنسانية، التي كثيراً ما تعتمد عليها حياة الناس في مناطق النزاع. وهذا لا يؤثر على سورية وحدها. إننا ندعو الأمين العام إلى مواصلة التحقيق في هذه المسألة. ونلاحظ أن التقرير القطري عن الحالة في سورية، الذي وُعدنا بصدوره بحلول كانون الثاني/يناير، لم يصدر بعد. ونعتقد أن الجوع لا يزال وسيلة للحرب الاقتصادية التي يشنها الغرب في جميع أنحاء العالم. إنه يخنق بشكل تعسفي إمكانات التجارة في المواد الغذائية. والوضع المحيط بمبادرة حبوب البحر الأسود مثال واضح على ذلك التكتيك. وقد أعربنا عن رأينا في جلسة مجلس الأمن المعقودة في 15 أيار/مايو بشأن الحالة الإنسانية في أوكرانيا (انظر S/PV.9321)، وسنواصل استرعاء الانتباه إلى الحالة الحقيقية في المستقبل.

حكومة اليابان ملتزمة بالصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام. ومن الأمثلة على جهودنا في هذا الصدد دعم برامج الوجبات المدرسية من خلال اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي. وتكافح برامج الوجبات المدرسية المستمرة في البيئات المتأثرة بالنزاع انعدام الأمن الغذائي وتساعد الأطفال على الذهاب إلى المدرسة، حيث يكتسب الأطفال المهارات اللازمة لمستقبلهم ويطورون قدراتهم على الإسهام في التنمية وبناء السلام في بلدانهم.

وختاماً، اسمحو لي أن أؤكد مجدداً التزام اليابان الثابت بحماية المدنيين وكرامتهم، بما في ذلك من خلال تأمين الغذاء والخدمات التي لا غنى عنها لبقائهم.

السيد نيبزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات اليوم.

إن انعدام الأمن الغذائي يمثل مشكلة خطيرة للمجتمع الدولي. وأسبابه متعددة الأوجه وبدأت قبل وقت طويل من الوضع الحالي. وليس النزاعات المسلحة فحسب، بل إن الجزاءات الأحادية التي تفرضها البلدان الغربية تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد أيضاً.

وما من مبرر لاستخدام الجوع كوسيلة للحرب. وهذه القاعدة مكرسة بشكل قاطع في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ومع ذلك، في الوقت نفسه، من المهم أن نتذكر أن ظهور هذه القاعدة كان نتيجة مباشرة لحصار لينينغراد من قبل القوات الألمانية والفرنلندية عندما كانت المدينة محاصرة بهدف تجويع الملايين من سكانها حتى الموت. وأدى استخدام التجويع كأسلوب حرب إلى مقتل أكثر من 600 000 شخص في لينينغراد.

وفي النزاعات المسلحة المعاصرة، تشكل الجماعات الإرهابية والمتطرفة تهديداً خاصاً إذ تشن حرباً دون أدنى احترام للقواعد على الإطلاق. ومما يثير القلق بشكل خاص استمرار تصاعد التهديد الإرهابي في منطقة الصحراء الكبرى والساحل، بما في ذلك من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في خراسان، والذي يستهدف أفراد الأقليات الدينية والعرقية.

الرئيسيين للمنتجات الزراعية في العالم. لقد اكتسبنا سمعتنا كمشريك موثوق به ويمكن التنبؤ به ونعترم الاستمرار في أن نكون هكذا في المستقبل.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بمشاركة فخامة السيد ألان بيرسيه، رئيس الاتحاد السويسري، في جلسة اليوم. وأود أن أشكر الأمين العام غوتيريش والرئيسة سبولياريتش إيغر على إحاطتيهما. لقد استمعنا أيضا باهتمام للإحاطة المقدمة من السيدة مونكايا.

أعلنت الصين موقفها بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة في مناسبات عديدة في مجلس الأمن. إننا نناشد بقوة جميع الأطراف في النزاعات أن تتقيد تقيدا صارما بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وأن تفي بالتزاماتها بحماية المدنيين.

سأركز اليوم على ثلاث مسائل تثير قلقا بالغا. إن المدنيين هم الذين يتحملون وطأة النزاعات المسلحة. والأزمات الغذائية تفاقم الحالات الإنسانية ومحنة المدنيين. وفقا لأحدث تقرير عالمي عن الأزمات الغذائية، يعاني حوالي 250 مليون شخص حاليا من انعدام الأمن الغذائي، في حين يعيش ثلثا أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في مناطق متأثرة بالنزاعات. إن للغذاء أهمية قصوى في استدامة الحياة، ويرتبط الأمن الغذائي بحق الإنسان الأساسي في الحياة. ولذلك ينبغي لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يوليا أكبر قدر ممكن من الاهتمام للمسألة وأن يتخذ إجراءات متضافرة لإيجاد حل متكامل.

أولا، يجب أن نشجع التسوية السياسية للقضايا الساخنة. فما دامت النزاعات مستمرة، لا يمكننا أن نتكلم واقعيا عن سلامة المدنيين وأمنهم، وسيكون من الصعب القضاء على الجوع والفقر. إننا ندعو أطراف النزاعات إلى التقيد بالقرارين 2417 (2018) و 2573 (2021)، والوفاء الفعال بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وذلك من أجل حماية المدنيين، وإعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال، وضمان

وللاستشهاد ببعض الأرقام، تلقت أقل البلدان نموا أقل من 3 في المائة من جميع الشحنات التي تمت في إطار مبادرة البحر الأسود. فعلى مدى 10 أشهر من عملها وخروجها من الموانئ الأوكرانية في إطار العمليات الإنسانية لبرنامج الأغذية العالمي، لم يصل إليها سوى 600 ألف طن من المواد الغذائية، وذلك من إجمالي حجم شحنات بلغت أكثر من 30 مليون طن، ذهبت نسبة ساحقة منها إلى بلدان متقدمة النمو. ونود أن نلفت الانتباه بشكل خاص إلى إمدادات الأومونيا المنصوص عليها في اتفاقات إسطنبول، والتي يمكن أن تضمن شحن 2,5 مليون طن من المواد الخام، أي ما يكفي لإنتاج 7 ملايين طن من الأسمدة. ومن الممكن أن تكون لتلك الكمية من الأسمدة القدرة على إنتاج الغذاء لـ 200 مليون شخص. وكان ينبغي أن تبدأ تلك الشحنات في نفس الوقت الذي يبدأ فيه تصدير المنتجات الأوكرانية، ولكن ذلك لم يحدث. وبعد عام تقريبا من الاتفاق على مبادرة البحر الأسود، انخفضت إمدادات الأومونيا المتاحة في الأسواق العالمية بنسبة 70 في المائة لأنه لم يتم شحن تلك الإمدادات. أما بالنسبة لمذكرة التفاهم بين روسيا والأمم المتحدة بشأن تصدير المواد الغذائية الروسية، فقد بدأ بالكاد تنفيذها. وبينما يدعي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بنفاق أنه لا توجد جزاءات على صادرات المواد الغذائية والأسمدة إلا أنهما رفضا رفع القيود المفروضة على التعامل بنظام "سوفيت" مع البنك الزراعي الروسي أو حل المشاكل اللوجستية الأخرى الناجمة عن الجزاءات التي ناقشناها مرارا، بما في ذلك مشاكل الشحن والتأمين والمعدات الزراعية.

هكذا تمنع كفيف وموجهها الغربيون صادرات المواد الغذائية والأسمدة بينما يلومون الآخرين على ذلك. ونحن من جانبنا، على الرغم من الألاعبب القذرة التي تُمارس على الاتفاقات، نعترم مواصلة الاسترشاد بأهمية الإسهام في ضمان الأمن الغذائي الدولي، وخاصة للبلدان النامية، والتغلب على الحواجز المصطنعة التي أقامها الغرب. إن كل ما حققه مصدر الحبوب والأسمدة لدينا هو نتيجة لجهودهم الخاصة، ولا توجد أية علاقة بذلك للأمم المتحدة ولا ما يسمى بالإعفاءات الغربية. وكما كان في الماضي، لا يزال بلدنا أحد الموردين

الروسية. ونؤيد اضطلاع الأمم المتحدة بدور رئيسي في ذلك الصدد بغية إزالة العقبات التي تواجهها روسيا فيما يتعلق بصادراتها من المواد الغذائية والأسمدة.

وينبغي لنا أن نشير إلى أن الغذاء، بوصفه سلعة أساسية دولية رئيسية، قد أُسبغ عليه قيمة مالية ونقدية إلى حد كبير. فقد كان المحرك الرئيسي للموجة الحالية من الارتفاعات الهائلة في أسعار الأغذية هو انتهاج العديد من البلدان في السنوات الأخيرة لسياسات التيسير الكمي النقدية غير العادية. ونحث البلدان المعنية، لدى تصميم سياساتها النقدية، على إيلاء اهتمام جاد لآثارها غير المباشرة ومزيد من الاعتبار لمصالح البلدان النامية وكيفية تلقي سياساتها للحيلولة دون حدوث اختلالات مصطنعة وتقلبات غير طبيعية في أسعار الأغذية. ونرفض رفضاً قاطعاً استخدام الترابط الاقتصادي سلاحاً، فضلاً عن المشاركة في فرض الجزاءات الانفرادية وتفكيك سلاسل التوريد الدولية وتعطيلها بهدف إلحاق الضرر بمؤسسات البلدان ومهاجمة هيكلها الأساسية. فلا تعرض هذه الأعمال أمن أسواق المواد الغذائية واستقرارها للخطر فحسب، بل وتنتهك القانون الدولي، مما يقلل القدرة على التنبؤ والاستقرار في العالم ويدفع به أكثر في دوامة الانقسام والفوضى.

رابعاً، ينبغي أن نهيب الظروف التي تدعم قدرة البلدان النامية على حل مشاكلها الغذائية. وتمتلك العديد من البلدان النامية موارد زراعية غنية، مما يعني أن لديها كل ما تحتاجه من إمكانات لإطعام نفسها. ومع ذلك، فإنها تعاني، كونها قد سقطت ضحية للاستعمار منذ فترة طويلة، من امتلاكها لاقتصاد أحادي الهيكل احتجزها في قاع السلسلة الصناعية الدولية، مما جعلها تفتقر إلى الموارد والظروف التي تلزمها للاعتماد على النفس وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية. ولذلك يجب أن نشجع إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر إنصافاً ومعقولية وأن نقدم المزيد من الدعم المالي والتقني للبلدان النامية لمساعدتها في تحقيق التحول الزراعي استناداً إلى الظروف الفردية لكل منها، بغية تحسين أمنها الغذائي.

وقد شوهدت سياسات الدعم الزراعي التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو السوق الدولية للمنتجات الزراعية بشكل خطير وشكلت عاملاً

إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق. وينبغي لجميع البلدان أن تتقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأن تعزز التعاون وأن ترفض المواجهة بغية تهيئة بيئة مؤاتية للسلام. ومن المهم المثابرة على حل المنازعات بالوسائل السلمية، بما في ذلك الحوار والتفاوض والوساطة، ومساعدة البلدان التي تعاني من النزاعات على تحقيق السلام والاستقرار دون تأخير بغية تهيئة الظروف اللازمة لحماية المدنيين وضمان الأمن الغذائي.

ثانياً، يجب أن نزيد المساعدة الطارئة. إن الأزمات الغذائية تتجم عن مجموعة معقدة من العوامل المتشابكة. ويجب أن تكون أولويتنا لاتخاذ تدابير فعالة لتلبية الاحتياجات العاجلة التي تواجهها بعض البلدان. إننا ندعو المانحين التقليديين إلى زيادة مساعداتهم وتقديم مساعدات إنسانية طارئة إضافية في شكل أغذية وتمويل للبلدان المحتاجة. وينبغي ألا يُنظر إلى المساعدة على أنها أداة لتحقيق مكاسب سياسية. فلا ينبغي أن تقتصر بها أية شروط، وينبغي ألا تكون هناك أي انتقائية في سياق المساعدة. وينبغي معاملة الاحتياجات الخاصة لجميع البلدان المتلقية للمعونة الإنسانية على قدم المساواة. كما أن الحالة الإنسانية في أفغانستان تتطلب منا الاهتمام. وتفرض الولايات المتحدة منذ سنوات تجميداً على أصول أفغانستان في الخارج، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في ذلك البلد. إننا نحث الولايات المتحدة على الإصغاء إلى النداءات العاجلة من الشعب الأفغاني والمجتمع الدولي من أجل إعادة الأصول إلى الشعب بأسرع ما يمكن حتى يمكن استخدامها للمساعدة في التغلب على التحديات الإنسانية للبلد، بما في ذلك نقص الأغذية.

ثالثاً، يجب أن نحافظ على الاستقرار العام لسلسلة الإمداد والأسعار الدولية للأغذية. وسيساعد تجديد مبادرة حبوب البحر الأسود في الأيام القليلة الماضية على ضمان استمرار تدفق الإمدادات الغذائية الدولية، ولذلك ترحب الصين بذلك التطور. ونشيد بما بذله الأمين العام غوتيريش والأطراف المعنية من جهود دؤوبة لتحقيق ذلك. وتؤيد الصين التنفيذ المتوازن والكامل والفعال لمبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب ومذكرة التفاهم بشأن تصدير المنتجات الغذائية والأسمدة

وإيجاد مصادر لكسب الرزق من خلال تقديم الدعم في مجالات التكنولوجيا الزراعية والبنية التحتية لتخزين الحبوب وتجهيزها، إلى جانب الابتكارات التكنولوجية من قبيل الأرز الهجين وتكنولوجيا الجوناكو التي يمكن أن تساعد البلدان النامية في تعزيز قدراتها بصفة عامة فيما يتعلق بإنتاج الأغذية والإمدادات الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي. وستواصل الصين العمل مع غيرها من البلدان في جميع أنحاء العالم لتنفيذ مبادرة التنمية العالمية التي طرحتها وتعميق تعاوننا فيما يتعلق بالأمن الغذائي والحد من الفقر لبناء عالم خال من الحروب والنزاعات والجوع والفقر.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام ورئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والسيدة مونكايليا على إحاطاتهم.

إننا أمام صورة قاتمة. فلا يزال السكان المدنيون يدفعون الثمن الأكبر في النزاعات. وبيعت الارتفاع الحاد في عدد المدنيين الذين قُتلوا في النزاعات المسلحة في عام 2022 على القلق الشديد. وتشكّل حماية المدنيين جوهر القانون الدولي الإنساني ويجب أن يحترمها جميع أطراف النزاعات المسلحة. غير أن ذلك، مع الأسف، ليس واقع الحال. وتعتمد بعض الدول والجماعات المسلحة أن تدمج في استراتيجياتها العسكرية انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، مثل الهجمات على المدنيين أو الهياكل الأساسية المدنية واستخدام الجوع سلاحاً من أسلحة الحرب. وتزيد انتهاكات القانون الدولي الإنساني من معاناة الناس وتضاعف الاحتياجات الإنسانية. والانتهاكات التي ارتكبتها روسيا في حربها العدوانية على أوكرانيا أمثلة مأساوية على ذلك، فضلا عما ارتكبه مجموعة فاغنر من انتهاكات، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، حيث يمكن أن تشكّل المذبحة التي وقعت في مورا في آذار/مارس 2022، والتي وثقها تقرير حديث لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ومرة أخرى، تُظهر تلك الانتهاكات أن وعود جماعة الميليشيا تلك بتحقيق الأمن محض دعاية.

وتشعر فرنسا بالقلق أيضا إزاء الهجمات التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني والقيود المفروضة عليهم، كما حدث

مثبطا للمزارعين في البلدان النامية. وندعو البلدان المعنية إلى تغيير سياسات الدعم لديها من أجل الحد من تأثيرها على أسواق المنتجات الزراعية في البلدان النامية. وينبغي أيضا لشركات الأغذية الدولية الكبرى أن تقي بمسؤولياتها الاجتماعية عن طريق الحد من سيطرتها الاحتكارية على الموارد الزراعية، بما في ذلك البذور وتسعير المنتجات الزراعية. وعندما يتعلق الأمر بدعم البلدان النامية ومساعدتها، فلا يهم من يستخدم الشعارات الأكثر رنيناً بل من يتخذ المزيد من الإجراءات الملموسة.

خامسا، ينبغي أن نعزز التنسيق الدولي لإيجاد أوجه التآزر. وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ نهجا متوازنا إزاء الأمن والتنمية ويولي اهتماما خاصا للمساائل الزراعية والريفية والفلاحية للبلدان المنخرطة في بناء السلام، وأن يساعدها أيضا في تعزيز بناء قدراتها بغية حل أزماتها الغذائية من المنبع. وينبغي للمؤسسات الدولية للأغذية والزراعة ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية أن تستفيد من المزايا التي يتمتع بها كل منها وتحشد موارد دولية واسعة وتعزز التعاون الدولي من أجل تقديم المزيد من الدعم للبلدان النامية التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء النزاع في مجالات التمويل والتكنولوجيا والتدريب والإدارة لمساعدتها في تطوير الزراعة على نحو يتماشى مع خصائصها وظروفها الخاصة وإيجاد سلسلة توريد متنوعة.

لقد أصبح تغير المناخ عاملا رئيسيا في انخفاض إنتاج الغذاء. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورها بصفتها منسقا رئيسيا لتعزيز العمل الدولي بشأن إدارة المناخ وتوسيع نطاقه. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقي بالتزاماتها ومسؤوليتها التاريخية وتعهداتها المالية فيما يتعلق بالتصدي لتغير المناخ ومساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة تغير المناخ والأمن الغذائي.

وما فتئت الصين نصيرا طويل الأمد لتحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الدولي والمساهمين فيه. وفي السنوات الأخيرة، قدمنا مساعدات غذائية طارئة لأكثر من 50 بلدا للتخفيف من الاحتياجات الملحة لملايين البشر. ونتبع نهجا مزدوج الأثر يتمثل في نقل الغذاء

المدنية. وستواصل فرنسا العمل على ضمان احترام القانون الدولي الإنساني. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى نداء العمل الإنساني الذي أطلقته فرنسا وألمانيا في عام 2019، والذي وقعت عليه حتى الآن 53 دولة.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد جيفورغيان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لسويسرا على جعل مسألة حماية المدنيين إحدى أولوياتها في رئاستها لمجلس الأمن. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيدة ميريانا سبولياريتش إيغر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على التفكير في التحديات الحالية والمتطورة لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة، ولا سيما مسائل معالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية البنية التحتية المدنية الحيوية في حالات النزاع. ويدل حضور الرئيس الآن بيرسيه، رئيس سويسرا، والبيان الذي أدلى به في مناقشة اليوم، على الأهمية الكبيرة لتلك المسائل وإلحاحها. وأود أن أشيد بسجل سويسرا التاريخي المتميز في مجال الشؤون الإنسانية، بوصفها مهد الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. واليوم، بعد مرور 160 عاما على تأسيس اللجنة الدولي للصليب الأحمر، يظل دورها أكثر أهمية في تخفيف معاناة المدنيين المحاصرين في النزاعات وإعادة أسرى الحرب إلى ديارهم وضمان وصول المعونة الإنسانية إلى جميع المحتاجين.

إن الاستهداف المتعمد للسكان المدنيين والأعيان المدنية التي لا غنى عنها لبقائهم وتعطيل إمدادات السلع الأساسية ومنع وصول المساعدات الإنسانية الدولية واستخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب والعقاب الجماعي تشكل جرائم حرب وتهديدا لحياة ورفاه المدنيين الذين يعيشون في مناطق النزاع. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على الأهمية الحاسمة للتنفيذ الكامل وغير المشروط لاتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها الإضافية. ويضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي في ضمان تقييد الدول الكامل بالتزاماتها الملزمة قانونا بموجب القانون الدولي الإنساني.

في اليمن وكذلك في أفغانستان، حيث منعت حركة طالبان النساء الأفغانيات من العمل في المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة. فقراراتها تنتهك حقوق المرأة الأفغانية والمبادئ الإنسانية وتحول دون تلقي السكان المحتاجين للمساعدة. ولا بد أن تتوقف تلك الممارسات. ولا تمكن المشكلة في الافتقار إلى القواعد القانونية - فهناك ترسانة من الأحكام القانونية - بل في الافتقار إلى الإرادة السياسية اللازمة لتطبيقها. ولا يجب أن تمر انتهاكات القانون الدولي الإنساني من دون عقاب. ويجب تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة.

وتتحمل أطراف النزاع المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية. بيد أنه يقع على عاتقنا أيضا مجتمعين، والمجلس على وجه الخصوص، مسؤولية كفالة الحماية للمدنيين. وتعرب فرنسا عن القلق إزاء ما ينجم عن الاستخدام العشوائي بدون ضوابط للأسلحة المتفجرة من عواقب إنسانية ودمار، لا سيما من جانب روسيا وداعميها في أوكرانيا. ولذلك أيدنا الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونحث الدول الأعضاء على الانضمام إلى الإعلان السياسي لكي يصبح إعلانا عالميا.

وتشكل حماية المدنيين أيضا جزءا لا يتجزأ من حفظ السلام. ويجب أن تواصل بعثات حفظ السلام اتخاذ خطوات لاستباق التهديدات التي قد يتعرض لها المدنيون وتحييدها والتخفيف من حدتها. فحياة الملايين من الناس اليوم تعتمد على قدرة حفظة السلام على الاضطلاع بمهامهم. ولذلك يجب أن نتأكد من تكييف ولايات عمليات حفظ السلام مع سياقها وأنها تحظى بالاحترام. ويجب أن تتصدى عمليات حفظ السلام لجميع التهديدات التي يتعرض لها المدنيون، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، كما يجب أن تكافح الإفلات من العقاب. وتضطلع الدول المضيفة بدور أساسي في تنفيذ تلك الولايات.

ومن الضروري أن نؤكد من جديد، في مواجهة انتهاكات أبسط مبادئ القانون الدولي، أننا ملتزمون بحماية السكان المدنيين والممتلكات

الأرمن تشير بوضوح إلى نية أذربيجان للإبادة الجماعية بهدف نهائي هو التطهير العرقي الكامل للسكان الأصليين في ناغورني - كاراباخ. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، ناقش مجلس الأمن الحالة الإنسانية في ناغورني - كاراباخ الناجمة عن إغلاق ممر لاتشين (انظر S/PV.9228). ولم يزد الوضع في الميدان إلا تدهورا منذ ذلك الحين، ما تسبب في المزيد من المعاناة للمدنيين. ويحدونا الأمل في أن يبقى مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، المسألة قيد نظره وأن يكفل كرامة الشعب وأمنه البدني وحقوقه الإنسانية الأساسية، تمثيا مع ولايته ومع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة سومفوري (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي الخمسة - آيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج، وبلدي فنلندا.

لا يزال النزاع المسلح اليوم، بعد خمس سنوات من اتخاذ القرار 2417 (2018)، هو المحرك الرئيسي للاحتياجات الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. إن عواقب الحرب العدوانية الروسية على الأمن الغذائي العالمي مدمرة، وخاصة بالنسبة لمن هم في أمس الحاجة إليها ولأولئك الذين كانوا يواجهون أصلا انعدام أمن غذائي.

إن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل ومن دون عوائق شرط مسبق ضروري للعمل الإنساني الفعال، لا سيما في أوقات النزاع المسلح. ويجب على جميع أطراف النزاع أن تمتثل امتثالا تاما للالتزامات بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وضمن سلامة العاملين في المجال الإنساني. ولكي تصل المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها، فإن وقف إطلاق النار والضمانات الأمنية للمنظمات الإنسانية أمران أساسيان.

لقد فرضت أذربيجان حصارا على ناغورنو كاراباخ، منذ 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والبيان الثلاثي الصادر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ومنذ ستة أشهر يعاني سكان يبلغ عددهم 120 000 شخص، بمن فيهم 30 000 طفل، من نقص حاد في السلع الأساسية، بما في ذلك الأغذية والإمدادات الطبية. وقد تفاقمت الحالة الإنسانية أكثر بسبب الانقطاع الكامل لإمدادات الغاز والكهرباء وتدهور الهياكل الأساسية الحيوية، فضلا عن الاستهداف المنتظم للمدنيين الذين يقومون بأنشطة زراعية، في محاولة لحرمانهم من سبل عيشهم وجعل ظروفهم المعيشية لا تطاق. وخلال الأشهر الستة الماضية، لم يتلق السكان الذين يعيشون في ناغورني - كاراباخ سوى 7.5 في المائة من إمداداتهم المعتادة من الأغذية وغيرها من السلع الأساسية، مما يعني أن أكثر من 90 في المائة من تلك الإمدادات لم يتم شحنها. وبدلا من التقييد بالأمر الملزم قانونا الصادر في 22 شباط/فبراير عن محكمة العدل الدولية، وهو

”اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حركة الأشخاص

والمركبات والبضائع من دون عوائق على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين“،

أقامت سلطات أذربيجان نقطة تفتيش على الممر في 23 نيسان/أبريل، وبذلك أعلنت علنا مسؤوليتها عن الحصار غير القانوني وعدم الامتثال لأمر المحكمة. وعلاوة على ذلك، واصلت أذربيجان عرقلة أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي الرامية إلى تلبية الاحتياجات الفورية المنقذة للحياة للسكان المتضررين من النزاع ونقل المرضى لتلقي العلاج العاجل وإيصال السلع الأساسية إلى المستوطنات النائية. وحتى الآن، لم يتسن ضمان وصول الأمم المتحدة ووكالاتها للمشاركة في الميدان، الأمر الذي جعل ناغورني - كاراباخ وسكانها بعيدين عن رادار الأمم المتحدة لبعض الوقت. ولم يتحقق بعد التعهد الجماعي بعدم ترك أحد خلف الركب. وجميع تلك الأعمال غير القانونية على الأرض، مصحوبة بسياسة دامت عقودا من الزمن لتعزيز الكراهية وكراهية الأجانب ضد

لتوفير إمكانية الحصول على المياه، لا سيما في المناطق المهمشة بالفعل والمعرضة للنزاعات. وندعو مجتمع التنمية إلى الاستثمار في الخدمات الأساسية والتكيف مع المناخ في المناطق الهشة والمعرضة للنزاعات.

وبعد خمس سنوات من اتخاذ القرار 2417 (2018)، لا يزال تأثير النزاعات على الجوع في العالم قويا، ولا يزال هناك عمل يتعين القيام به لتغيير هذا الاتجاه. ونرحب باهتمام مجلس الأمن بهذا الموضوع الهام ونظل ملتزمين بالأهداف المحددة في القرار 2417 (2018).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماك دوغال (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر سويسرا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة، وأشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم ورؤاهم الثاقبة.

ترحب كندا بتقرير الأمين العام الشامل والرصين عن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/2023/345).

بينما نفي العديد من الدول بجدية التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي من أجل حماية الضعفاء من سير الأعمال العدائية، تتشدد دول أخرى بالقانون الإنساني الدولي كغطاء للأساليب الانتقامية الرامية إلى تدمير نسيج الحياة المدنية لعدوها. لقد كانت المدن التاريخية مثل ماريوبول وحلب وصنعاء ذات يوم مراكز حضرية مزدهرة. واليوم، تُختزل أجزاء كبيرة منها إلى جبال غير صالحة للسكن من الخرسانة والصلب والغبار.

وقد تعرض المدنيون للقصف العشوائي وسوء المعاملة والتجوع كسلاح من أسلحة الحرب، وترك الأشخاص الضعفاء مثل النساء والأطفال والمسنين والجرحى والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتعرضون للعنف الجنسي لتدبر أمورهم بأنفسهم تحت الأنقاض. لقد تركت أعمال بعض الأطراف الملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، خارج حدودها. والغزو الروسي لأوكرانيا هو المثال الأكثر فظاعة في كل تلك النواحي.

وتكتسي معالجة انعدام الأمن الغذائي وحماية الخدمات الأساسية أهمية خاصة في النزاعات التي طال أمدها، حيث تتزايد الاحتياجات وتتفاقم بسبب تغير المناخ. وتؤدي المرأة دورا أساسيا في الأمن الغذائي وغالبا ما تواجه تحديات هائلة بسبب محدودية الوصول إلى الموارد والمعلومات والتعليم، وبسبب الهياكل التمييزية والأعراف الاجتماعية. ونتيجة لذلك، من المرجح أن تعاني النساء من الفقر وعدم المساواة في الدخل، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي.

وتدعو بلدان الشمال الأوروبي إلى حماية النساء والفتيات والإعمال الكامل لحقوقهن في جميع مراحل النزاع. ونشدد على أهمية منع العنف الجنساني والجنسي والقضاء عليهما، وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمرأة أن تؤدي دورا في تصميم المعونة الإنسانية وإيصالها. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجماعات المحلية، بما في ذلك الجماعات النسائية التي هي أول من يستجيب للنزاع. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال متعددة ومقاطعة من التمييز، فضلا عن الأقليات الجنسانية والجنسية والأشخاص ذوي الإعاقة. إن حماية المدنيين هي إحدى المهام الرئيسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتوفير التدريب لأفراد حفظ السلام على كيفية ضمان حماية المدنيين أمر حاسم لتنفيذ تلك الولاية بنجاح.

والحصول على المياه شرط أساسي لحماية المدنيين والأمن الغذائي ولتوفير الخدمات الأساسية. وتؤثر الحرب الحديثة على مصادر المياه وإمداداتها من خلال تدمير البنية التحتية الأساسية والتسبب في التلوث والتدهور البيئي. فلا غنى عن المياه لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة، وتتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. وتؤدي المياه كذلك دورا متزايدا في الاستراتيجيات الجيوسياسية، وتتزايد الضغوط على الأحواض العابرة للحدود. وفي العديد من السياقات، قد تتفاقم هذه الآثار بسبب تغير المناخ. وكثيرا ما يستمر التعاون في مجال المياه العابرة للحدود أثناء النزاعات المسلحة ويمكن أن يكون بمثابة محرك للسلام. وندعو الحكومات إلى القيام بالاستثمارات اللازمة

لانتهاكات. وقد وضعت كندا ذلك موضع التنفيذ في تعاملها مع أطراف النزاع المسلح في العراق وأوكرانيا.

وكما أشار الأمين العام واللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن مشاكل انعدام الأمن الغذائي في النزاعات المسلحة وتدمير البنية التحتية المدنية الأساسية نابعة من عدم احترام ذلك الحق.

ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبذل جهودا متضافرة لضمان إدماج القانون الدولي الإنساني بشكل منهجي في الممارسة العملية لأطراف النزاع المسلح، وحماية أضعف الفئات. وإذا احترمت مبادئ التمييز والتناسب والحيطة في الهجوم بحسن نية، فإن أسوأ عواقب النزاع المسلح على السكان المدنيين يمكن تجنبها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

علقت الجلسة الساعة 12/35.

بيد أن مقياس نجاح القانون الدولي هو كيفية تصدي الدول للانتهاكات بشكل جماعي. وفي حالات الانتهاكات الجسيمة، ردت الدول بجزاءات محددة الهدف وفعالة، فضلا عن العزلة الدبلوماسية والاقتصادية للأطراف التي ترتكب الجريمة.

لقد شهدنا تنشيط المؤسسات القضائية الدولية المستقلة، بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

(تكلم بالفرنسية)

ونهج كندا نهج استشرافي، إذ تعمل مع أطراف النزاع المسلح لتعزيز آلياتها للامتثال للقانون الدولي الإنساني. وفي عام 2018، صاغت كندا التزاما من جانب وزراء خارجية مجموعة الدول السبع باتخاذ خطوات عملية لتعزيز التنفيذ الفعال للقانون الدولي الإنساني من قبل الشركاء من الدول وغير الدول. وكان الهدف هو العمل معهم لإدماج هذا الالتزام في قوانينهم وتعليمهم وتدريبهم الميداني وقواعد الاشتباك ومساعدتهم على وضع هياكل للتصدي بفعالية عند التعرض